مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٠٦

الأربعاء، ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جايي	الصين
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد عاليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد كيسليستسيا
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد فيرناندیث ريفيلو
	السنغال	السيد نديای
	السويد	السيد سكوغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

تعزيز القدرات الأفريقية في مجالي السلم والأمن

رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2017/574)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

السلم والأمن في أفريقيا

تعزيز القدرات الأفريقية في مجالي السلم والأمن

رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2017/574)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أيرلندا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بوتسوانا، بيرو، تركيا، الجزائر، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كندا، الكويت، كينيا، مالي، المغرب، ناميبيا، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، وهولندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد جواو بيدرو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد ستيفان أوجيدا، نائب رئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/574 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى حكومة الصين على عقد هذه الجلسة بغرض التركيز على تعزيز القدرات الأفريقية في مجالي السلم والأمن.

وقد حضرت في أيامي الأولى، بصفتي الأمين العام، مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وأردت بذلك بدء حقبة جديدة من التعاون مع الاتحاد الأفريقي استنادا إلى اقتناع جوهري. ولديّ اعتقاد راسخ بأن على المجتمع الدولي أن يغيِّر خطابه عن أفريقيا ويمضي إلى إنشاء محفل رفيع المستوى للتعاون، يسلّم بالإمكانات الهائلة لأفريقيا ووعدها.

وفي مجال السلم والأمن، فإن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لديهما مصلحة مشتركة في تعزيز الآليات المصممة لنزع فتيل النزاعات قبل أن تتصاعد، وإدارتها بشكل ناجع إذا ما وقعت. وتعزيز القدرات الأفريقية أمر أساسي سواء في سياق استجابتنا الجماعية لتحديات السلم والأمن الدوليين أو تحقيق الاعتماد على الذات من جانب القارة الأفريقية. ولذلك، انضممت في ١٩ نيسان/أبريل إلى موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في توقيع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل شراكة معززة في مجال السلم والأمن. وهدفنا المشترك هو العمل معاً بشكل وثيق على أساس مبادئ الاحترام المتبادل والميزة النسبية في جميع مراحل دورة النزاع والقيام بذلك بصورة منهجية وقابلة للتوقع واستراتيجية. ونحن ملتزمون بإضفاء الطابع المؤسسي على شراكتنا هذه من خلال مشاورات سنوية رسمية بين رئيسي أمانتي المنظمتين. ويشمل الإطار أربعة مجالات عمل رئيسية. أولاً، منع نشوب النزاعات والتوسط في تسويتها والحفاظ على السلام؛ ثانياً، الاستجابة للنزاعات؛ ثالثاً، معالجة الأسباب الجذرية للنزاع؛ رابعاً، الاستعراض المستمر لشراكتنا وتعزيزها. وسأتناول هذه البنود الواحد تلو الآخر.

أولاً، فيما يتعلق بجهودنا المشتركة من أجل منع نشوب النزاعات والوساطة في حلها والحفاظ على السلام. فإن التنفيذ الناجع للإطار يتطلب إجراءات منسقة وتكاملية من جانب كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ولا بد لنا من تحديد الأسباب الكامنة وراء النزاع والعمل بشكل وثيق من أجل الخروج بتحليل مشترك وتبادل المعلومات والسعي من أجل التوصل إلى تفاهمات مشتركة بشأن مسائل من شأنها أن تؤدي إلى العمل على الفور. وتتضمن تلك مجالات رئيسية للتعاون المستمر، كالمساعي الحميدة والوساطة، والمسائل الانتخابية، وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية.

ومن المهم أيضاً أن نبني على عملنا مع الآليات دون الإقليمية بغية معالجة النزاعات السياسية. ففي غامبيا، على سبيل المثال، أسهمت القيادة القوية لدول غرب أفريقيا – بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة – إسهاماً كبيراً في التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة السياسية. وفي جنوب السودان، تنسق الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم على نحو فعال – بما في ذلك من خلال دعوة مشتركة لوقف الأعمال القتالية على الفور وإجراء حوار سياسي شامل وجامع.

ثانياً، وفيما يتعلق بالاستجابة للنزاعات. فقد بذل الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية المختلفة جهوداً هائلة من أجل تطوير وتفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية وقدرات الانتشار السريع لديها. وبموجب إطارنا الجديد، نتطلع إلى زيادة دعم هذه القوة وتعزيزها واستكشاف أوجه التآزر مع نظام الأمم المتحدة لتأهب قدرات حفظ السلام. ولا بد لنا أيضاً من تعزيز الجهود المنسقة لمواجهة التهديدات غير المتناظرة الجديدة للسلم والأمن، كالإرهاب والتطرف العنيف.

وفي الصومال، تواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم اللوجستي والفني والتدريبي لبعثة الاتحاد الأفريقي وللجيش الوطني الصومالي. وبالرغم من التحديات الكثيرة، ساعد تعاوننا على تيسير تحقيق نتائج ملموسة أسفرت عن تقدم حاسم، مثل نجاح عقد الانتخابات الأخيرة. وأعتقد بصورةً راسخة أنه من خلال التمويل الذي يمكن توقعه والدعم المعزز لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى جانب الجهود المنسقة لبناء الجيش الصومالي وقوات الشرطة – يمكن دحر حركة الشباب، وهو ما يمهد السبيل من أجل مستقبل أكثر سلماً لشعب الصومال وما وراءه. تلك فرصة سانحة ينبغي عدم تفويتها.

وفي مالي، نحتاج إلى تكثيف التزامنا الجماعي لمواصلة دعم عملية السلام، مع التركيز على استعادة سلطة الدولة وبسطها. وأنا أرحب بالمبادرة التي اتخذتها مجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل لإنشاء قوة مشتركة. ويحدوني الآمل في أن يقر مجلس الأمن بأهمية منح هذه القوة ولاية قوية وتمويلاً يوثق به. أما في حوض بحيرة تشاد، فعلينا أن نواصل دعم جهود الاتحاد الأفريقي وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات ضد جماعة بوكو حرام، إلى جانب دعم المبادرات الإقليمية الأخرى الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

والركيزة الثالثة للإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تنصب على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ويؤكد الإطار التزامنا بزيادة التعاون المتصل ببناء السلام وسيادة القانون. وتعزيز السلام والتنمية المستمرة يقتضي دعم المؤسسات الوطنية بغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

رابعاً، ينبغي لنا التأكيد على أهمية إنشاء عملية لاستعراض الشراكة وتعزيزها على نحو مستمر من خلال المشاورات والتنسيق المنتظمين. وهذه العملية تشمل تبادل الموظفين؛ والبعثات المشتركة لتقصي الحقائق؛ وتعزيز التعاون في مجال النهوض بالهياكل الأساسية للسلام الوطني؛ وتعبئة التمويل لعمليات السلام للاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن؛ ومنع التطرف العنيف والتدفقات غير المشروعة للأسلحة والذخائر.

ويؤكد الإطار أيضاً على الحاجة الماسة للمضي قدماً ببرنامج المرأة والسلام والأمن.

إن تعزيز القدرات الأفريقية في مجال السلام والأمن يتطلب تمويلاً كافياً وفي حينه ويمكن توقعه لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وفي أيار/مايو، قدمت تقريراً (S/2017/454) عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦). وهذا القرار يرحب بقرار الاتحاد الأفريقي بتمويل ٢٥ في المائة من عمليات دعم السلام للاتحاد الأفريقي. وهذا الالتزام يتسق مع هدف الاتحاد الأفريقي لتحقيق الاعتماد على الذات وملكية أفريقيا في مجال السلم والأمن. وتقريري قد تضمن بعض الخيارات فيما يتعلق بتمويل تلك العمليات، كما شدد على أهمية الامتثال في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام والإشراف عليها من خلال آليات حقوق الإنسان القوية والفعالة وإطار للسلوك والانضباط. والاتحاد الأفريقي يعمل على تطوير تلك القدرات، والأمم المتحدة مستعدة لتقديم الدعم اللازم.

والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي واعتماد صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي والقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) يشكلون معاً خطوات هامة في جهودنا لتنشيط التعاون مع الاتحاد الأفريقي. وأتعهد بمواصلة العمل مع كل أعضاء المجلس لزيادة تعزيز منصة التعاون من أجل استدامة السلام والاستقرار والتنمية في جميع أنحاء القارة الأفريقية، متمنياً لهم مداولات مثمرة بشأن هذا الموضوع المهم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد شيروغي.

السيد شيرغوي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علماً بشأن الموضوع المهم لتعزيز القدرات في مجال السلم والأمن في أفريقيا. وأود أن أعرب عن الامتنان لجمهورية الصين الشعبية على هذه الدعوة، سواء باسم مفوضية الاتحاد الأفريقي وبالأصالة عن نفسي، شخصياً. ويطيب لي أن أقدم هذه الإحاطة الإعلامية إلى مجلس الأمن في ظل رئاسة الصين التي قدمت إسهاماً قيماً في تحقيق السلم والأمن في أفريقيا. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بالتبرع بمبلغ ١٠٠ مليون دولار الذي قدمته الصين دعماً لتعزيز القوة الاحتياطية الأفريقية والتبرعات المنتظمة التي قدمتها في السنوات الأخيرة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على سبيل المثال لا الحصر.

وأعرب عن الامتنان للأمين العام للعرض الوافي الذي قدمه، كما أشيد بالتزامه الثابت بالسلم والأمن والاستقرار في أفريقيا وبجهوده الدؤوبة لتوطيد وزيادة تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال السلم والأمن، مؤكداً له على احترام أفريقيا ودعمها الكاملين.

إن الاتحاد الأفريقي شريك أساسي في تعزيز السلم والأمن في أفريقيا. ومن خلال تلك الجهود، يسهم الاتحاد الأفريقي دائماً في مهمة التصدي للتحديات الأمنية العالمية التي باتت أكثر تعقداً وعابرة للحدود الوطنية – بل عابرة للأقاليم في الواقع – بصورة متزايدة. وخلال العقد الماضي، كلف الاتحاد الأفريقي أو أذن بنشر أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الأفراد النظاميين والمدنيين، وينتشر كثير منهم في بعض من أكثر مناطق العالم تعرضاً للخطر والاضطرابات. وقد تحقق ذلك بتكلفة باهظة في الأرواح البشرية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عدد ضحايا القوات الأفريقية في عمليات دعم السلام خلال العقد الماضي قد تجاوز الخسائر البشرية التي منيت بها بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مجتمعة خلال السنوات السبعين الماضية.

وهذه الحقيقة الدامغة إنما تبرهن على التزام الأفارقة والاتحاد الأفريقي بتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في القارة.

وعلى الرغم من هذه التضحيات وهذا الالتزام، تواجه القوات الأفريقية بعض أشد الحالات صعوبة جراء عدم توفر ما يكفي من العناصر التمكينية والمضاعِفة للقوة، فضلا عن الثغرات في الموارد المالية. وفي الأسبوع الماضي، أعلن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال نجحت في تحقيق ولايتها على مدى العقد الماضي، على أساس دراسة أجرتها مؤخرا مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الدروس المستفادة. ومع ذلك، لا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مقارنة بسائر بعثات إنفاذ السلام الإقليمية والدولية المنتشرة وذات الولايات المماثلة، أقل تلك البعثات من حيث الموارد. وفي ظل هذه الخلفية، أود أن أقدم بعض المقترحات لكي ينظر فيها المجلس بشأن أفضل السبل لدعم القدرات الأفريقية في مجال الوقاية والاستجابة الفعالة لتحديات السلام والأمن التي تواجهها أفريقيا.

أولا، ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يشجعا على زيادة التعاون والاتساق الاستراتيجيين لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا. ويظل منع نشوب النزاعات أكثر الأدوات فعالية من حيث التكلفة في مجال إدارة النزاعات، ولكنه أقلها من حيث الموارد. ولذلك أود أن أوصي المجلس بأن تضطلع كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة بوضع نهج مؤسسي يتيح إجراء مشاورات آنية، وتقييمات مشتركة وتحليل مشترك بهدف اقتراح خيارات متسقة للهيئات ذات الصلة المعنية بالسياسات، تتيح منع نشوب النزاعات في الوقت المناسب، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الدبلوماسية الوقائية. ويمثل الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الذي جرى التوقيع عليه في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٧، أساسا جيدا يتم من خلاله ترسيخ تلك الممارسة. لقد أنشأتُ فعلا أمانة داخلية ضمن إدارة السلام والأمن للاتحاد الأفريقي لاستحداث مصفوفة تنفيذية للإطار المشترك، وجرى تعيين موظفين خصيصا لتحقيق هذا الهدف.

وتشمل بعض الأولويات الملموسة التي نحن بصدد العمل عليها في مجال منع نشوب النزاعات تعزيز التنسيق بين الاتحاد الأفريقي وهيئات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة والجماعات الاقتصادية الإقليمية بغية إيجاد أوجه تآزر أفضل بين الهيكل الأفريقي للحوكمة والهيكل الأفريقي للسلام والأمن؛ وتعزيز المنابر التي تتيح المشاركة في المسائل المتصلة بالإنذار المبكر من خلال إحاطة مجلس السلام والأمن علما بما يتم من استكشاف للآفاق على نحو منتظم؛ ومساعدة الدول الأعضاء على تعزيز الهياكل الأساسية الوطنية للسلام الخاصة بكل دولة؛ ومساعدة الدول الأعضاء على تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية السياسية للنزاعات على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والمحلية. وفي هذا الصدد، أعدّ الاتحاد الأفريقي الإطار القاري للتدابير الهيكلية لمنع نشوب النزاعات، مما يتيح للدول الأعضاء أن تحدد قدرتها على التكيف ومواطن ضعفها ويجمع مختلف الجهات المعنية من أجل العمل معاً على وضع استراتيجية للتخفيف من وطأة النزاعات. وبينما نتكلم الآن، تمر إحدى الدول الأعضاء حاليا بهذه العملية.

وتشمل الأولويات الأخرى تعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع الدول الأعضاء على التوقيع والتصديق على صكوك الاتحاد الأفريقي المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وإدراجها في التشريعات المحلية، ودعم الدول الأعضاء في تعيين الحدود الأفريقية وترسيمها وإعادة تأكيدها بهدف منع نشوب النزاعات وتحويل الحدود من حواجز إلى جسور ممدودة.

ثانيا، يجب أن يحظى تعزيز الاستعداد العملياتي للقوة الاحتياطية الأفريقية بتأييد كامل. وقد بذل الاتحاد الأفريقي والقوات الاحتياطية الإقليمية التابعة له جهودا جبارة لوضع وتفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية وقدرتها على النشر السريع بوصفها إحدى أدوات إدارة النزاعات، كما هو مكرس في الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. وقد تجلى ذلك في إعلان

اللجنة التقنية المتخصصة المعنية بالدفاع والسلامة والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي عن تحقيق كامل القدرة العملياتية للقوة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وعلى الرغم من هذا الإنجاز التاريخي، أقرّ وزراء الدفاع للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أيضا بأن ثمة تحديات تنتظرنا، لا سيما في ما يخص عملية إعداد الولايات وتقديم التمويل والدعم اللوجستي ودَعوا بالتالي إلى زيادة تعزيز القوة الاحتياطية الأفريقية. وستتحقق عملية التعزيز في إطار خطة عمل مابوتو الاستراتيجية الخمسية بشأن القوة الاحتياطية الأفريقية، التي وُضعت صيغتها النهائية. وبينما أخاطبكم الآن، يضطلع فريق تقني رفيع المستوى بالتحقق من قدرات خمسة ألوية تابعة للقوة الاحتياطية الأفريقية. وسأشجع أعضاء المجلس والشركاء على دعم تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية للقوة الاحتياطية الأفريقية. وإننا نتطلع إلى العمل عن كثب مع الوكيل الجديد للأمين العام، السيد فلاديمير إيفانوفيتش فورونكوف.

ثالثا، يظل انتشار التطرف العنيف مدعاة للقلق. وإن السماح مؤخرا بتشكيل ائتلافات إقليمية مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام وقوة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، يشكل سبلا مبتكرة يتصدى من خلالها الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه لانتشار الأنشطة الإرهابية في إطار الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. ولكن النزاعات الطويلة الأمد وأوجه القصور في الحكم تشكل بيئة خصبة تُغذي نزعة التطرف والتشدد.

ولذلك، يجب أن يعمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة معا لحل النزاعات التي تبدو مستعصية وذلك بفضل بناء القدرة على الصمود من خلال إعادة الإعمار على نحو مستدام بعد انتهاء النزاع والمبادرات الإنمائية. ويستتبع هذا دعم جهود الاتحاد الأفريقي في مكافحة التطرف العنيف من خلال زيادة الاستثمار في النهج السياسية والإنسانية والإنمائية والنهج المعنية بحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن صندوق الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب، فضلا عن أنشطة المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، وعمليتي نواكشوط وجيبوتي تمثل جميعها منصات تنسيق مهمة يمكن أن يحظى الاتحاد الأفريقي من خلالها بالدعم في مجال مكافحة الإرهاب. وأود، في هذا المقام، أن أؤكد من جديد على استعدادنا للعمل مع الوكيل الجديد للأمين العام، السيد فلاديمير إيفانوفيتش فورونكوف.

رابعا، يظل تمويل عمليات دعم السلام موضوع نقاش دائم، نأمل أن يُحل قريبا. وفي هذا الصدد، يسرني أن ألاحظ أن تنفيذ قرار قمة كيغالي بشأن التمويل جارٍ في الوقت الحاضر. ونحن على قناعة بأن الجهود التي استثمرناها في الاتحاد الأفريقي منذ عام ٢٠٠١ لاستحداث مصادر تمويل بديلة ستُعطي ثمارها. وسعيا منّا إلى تعزيز تدابير المساءلة الخاصة بنا، طلبت مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تُعين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ممثلين لدى الهيكل الإداري لصندوق السلام. ومع ذلك، فمن الواضح أن أفريقيا لن تتمكن من تمويل مبادرات السلام بمفردها. وبالتالي، فإن توقعات الاستفادة من تمويل مضمون ومستدام للتصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن، بما فيها عن طريق الاستفادة من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة لا يزال الموقف الأفريقي المشترك. وعليه، فإننا نتطلع إلى المزيد من المداولات التي قد تُفضي إلى اتخاذ المجلس قرارا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بشأن الدعم الذي تخصصه الأمم المتحدة لجميع عمليات دعم السلام الأفريقية القائمة بتفويض من المجلس.

وفي الختام، لن يخالفني أعضاء المجلس الرأي في أن القيادات الجديدة لمفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عازمة على تشجيع المزيد من التآزر بين السلام والأمن والتنمية. وقد وضعت كلتا المنظمتين أولويات استراتيجية متعاضدة وطموحة، دون أن تكون مستحيلة التحقيق، على النحو المبين في خطة عام ٢٠٦٣ ورؤية عام ٢٠٣٠ على التوالي. وما زلنا نعول على القيادة السياسية والتوجيه من الدول الأعضاء، ولا سيما في

المجلس، لتحقيق ولاياتنا المؤسسية. إذ دون التعاون السياسي والدعم من المجلس، سيكون تحقيق الأمن الجماعي داخل أفريقيا وخارجها أمراً صعباً.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية السنغال وشؤون السنغاليين في الخارج.

السيد نديايي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم شخصيا، سيدي الرئيس، وكذلك الحكومة الصينية، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، كما أرحب بعقد هذه المناقشة التي قرر بلدكم، جمهورية الصين الشعبية، تكريسها لموضوع ”تعزيز القدرات الأفريقية في مجالي السلام والأمن“.

وترحب السنغال بالدور البارز الذي تضطلع به الصين وبإسهامها في بناء السلام والأمن في العالم، وخاصة في أفريقيا.

وهذا موضوع، تعلق السنغال أهمية كبيرة عليه، وقد تم إبرازه خلال تبادل وجهات النظر في المناقشة التي نظمتها السنغال في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (انظر S/PV.7816).

واسمحوا لي أيضا، سيدي الرئيس، أن أشكر الأمين العام غوتيريش على بيانه الهام، ونكرر دعمنا لتصميمه الراسخ على العمل من أجل تعزيز السلام والأمن في العالم، وخاصة في أفريقيا، وقبل كل شيء، تشديده على مسائل الوقاية، وهي مسائل مهمة جدا. كما نشكر مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، السيد شرقي، على بيانه الهام، الأمر الذي ألقى الضوء أيضا على مناقشتنا.

إن مناقشة اليوم تشكل بالتأكيد جزءا من مسعى تعظيم الاستفادة من الإمكانات الهائلة للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في مجال السلام والأمن، وهي إمكانات، إذا استُخدمت بحكمة، يمكن أن تتيح التصدي بفعالية للتحديات الهائلة التي تواجه القارة في هذا المجال.

واقتناعا منا بأهمية بناء شراكة استراتيجية في الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن في أفريقيا، نعتقد أنه يجب تناول تعزيز القدرات الأفريقية في هذا المجال كجزء من المناقشات الحالية بشأن كيفية تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. ومن هذا المنطلق، يرحب وفد بلدي بالاتجاه الإيجابي إلى تعزيز الشراكات في مجال السلام والأمن بين المنظمتين.

وفي هذا الصدد، تتجلى دينامية متجددة جديرة بالترحيب في زيارة الأمين العام غوتيريش إلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير الماضي والزيارة التي قام بها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠١٧، في إطار المؤتمر السنوي الأول للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتم خلال ذلك الاجتماع الدوري التوقيع على إطار مشترك لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن.

ومن خلال تجربة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تحت القيادة الأفريقية، والتي نشرتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أو بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على سبيل المثال لا الحصر، تمكن الاتحاد الأفريقي ومنظماته الإقليمية من إظهار القدرة على توفير استجابات في الخطوط الأمامية للنزاعات المندلعة في القارة.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، فإن النتائج الملموسة للعمليات التي نفذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حل العديد من الأزمات، تحديدا بنشر فريقها لرصد وقف إطلاق النار في العديد من مسارح العمليات، بما في ذلك في ليبريا حينذاك، وكذلك بعثاتها في غينيا – بيساو ومؤخرا بعثتها في غامبيا، تجسد الدور الحاسم الذي يمكن أن تضطلع به

المنظمات الأفريقية دون الإقليمية في تعزيز السلام في القارة. بيد أن الدروس المستفادة، ولا سيما في الانتقال من عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تظهر حدود إمكانات المنظمات الأفريقية من منظور الجوانب اللوجستية والعمليات والقدرات.

ويجب أن نضيف إلى ذلك الطابع المعقد للتحديات الجديدة في مجال السلام والأمن، ولا سيما في أفريقيا، مع تصاعد التطرف العنيف وانتشار الجماعات الإرهابية، التي تغذيها جميع أنواع الأنشطة الإجرامية، فيما تستخدم أدوات وتقنيات متطورة، ناهيك عن الجريمة السيبرانية، الأمر الذي يهدد سيادة الدول وسلامة سكانها على السواء.

ومع تسجيل أكثر من ٢٠ ٠٠٠ هجوم سنويا في أفريقيا، يشكل أمن الفضاء الإلكتروني أحد التحديات الرئيسية التي اختبرت بشدة قدراتنا على التصدي للتكتيكات الماكرة والمعقدة لمرتكبي هذه الهجمات.

وإدراكا من السنغال وإسبانيا لخطورة هذه المشكلة، فقد اشتركتا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في تنظيم اجتماع بصيغة آريا بشأن الموضوع، وذلك بمشاركة رجال صناعة وخبراء قانونيين ووكالات الأمن الوطنية والدولية.

ومن بين التحديات الرئيسية الأخرى، التي يجب أن تحظى باهتمام المجلس، موضوع الأمن البحري، وهو مسألة نوقشت على نطاق واسع في الواقع في لومي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في أول مؤتمر قمة للاتحاد الأفريقي كُرس لهذا الموضوع، والذي تلاه اعتماده الميثاق الأفريقي بشأن السلامة البحرية والأمن البحري والتنمية. وسيُدرج الميثاق في الاستراتيجية البحرية المتكاملة للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٥٠.

وكما نرى من خلال المبادرات العديدة الجارية، فقد قامت الدول الأفريقية المعنية، لحسن الحظ، بتعزيز تعبئتها وتعاونها من أجل التصدي لهذه التهديدات التي تحيق بالسلام والأمن على الرغم من قدراتها المحدودة للغاية. كما أود أن أرحب، على سبيل المثال، بجهود البلدان المشاركة في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. وقد أتاح ذلك الحد من الوسائل التشغيلية لجماعة بوكو حرام وعرقل تقدمها.

وأرحب أيضا بجهود التنسيق بين الدول الأفريقية، بدعم من الوكالة المختصة التابعة للأمم المتحدة، وهي، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، من أجل وضع نُهج استراتيجية كلية لتحسين مواجهة التهديدات، بما في ذلك التهديدات الإرهابية، ولمناصرة تطوير أوجه التآزر بين مكتب الممثل الخاص للأمين العام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من جهة، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام في وسط أفريقيا من جهة أخرى، لا سيما فيما يخص تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ويتبادر إلى ذهني أيضا إنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي رحب مجلس الأمن بنشرها عبر القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧).

ولكن إلى جانب هذه الجهود الجديرة بكل ثناء، يجب أن نعزز التعبئة الدولية وأن نعتمد نهجا يحبذ تحليل الأسباب الجذرية للنزاعات. وبهذه الطريقة، يمكننا أن نتجنب إلى الأبد أعمال العنف والحروب التي تهدد بشكل خطير مستقبل الكثير من البلدان الأفريقية. وتلك هي الروح الكامنة وراء منتدى داكار الدولي بشأن السلم والأمن في أفريقيا، الذي التزم السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، بمواصلة عقده منذ انعقاده لأول مره في عام ٢٠١٤.

وقد حققت المنتديات الثلاثة الأولى نجاحا دوليا كبيرا، حيث جمعت بين ٥٠٠ مشارك رفيعي المستوى من جميع أنحاء العالم. وأتاحت إمكانية إجراء تبادل مثمر لوجهات النظر وتحسين تحديد التحديات الأمنية والاستراتيجية التي تواجه أفريقيا. ومكّنت من صياغة نُهج جديدة في سياسات الدفاع والأمن والتنمية وتعزيز الشراكات الأفريقية مع السلطات الدولية.

وأود أن أدعوكم، سيدي الرئيس، والأمين العام غوتيريش إلى حضور المنتدى الرابع، المقرر عقده في داكار يومي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، والذي سيُكرس لتناول التحديات الاستراتيجية الجديدة التي تجابه القارة. وسيكون موضوعه ”التحديات الأمنية الراهنة في أفريقيا: من أجل حلول متكاملة“. وسيكون تعزيز القدرات الأفريقية في مجال السلام والأمن في صميم هذه المناقشات. وإنشاء منظومة السلم والأمن الأفريقية يشكل تعبيرا عن رغبة الاتحاد الأفريقي في التصدي المباشر للمسائل المتصلة بالسلام والأمن في القارة، رغم عدد التحديات ونطاق المصاعب.

وهنا، أود أن أرحب ترحيبا شخصيا بدور السيد شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، في هذه المبادرة. ونشير أيضا إلى اعتماد خريطة طريق منظومة السلم والأمن الأفريقية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، والتي تهدف، في جملة أمور، إلى منع وإزالة العقبات التي تعترض الأداء الكامل للمنظومة لمهامها، وهو ما ينبغي أن نسعى إليه من أجل التعزيز النوعي لقدرات الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن. ومن شأن تعزيز الشراكة الحالية مع الأمم المتحدة، على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي، أن يتيح للاتحاد الأفريقي الحصول على الأدوات المناسبة للعمل الفعال، بالنظر إلى التحديات الأمنية المتغيرة التي تواجه أفريقيا، والتي تتطلب مراعاة بعد الحفاظ على السلام، وفقا لروح قرارات مماثلة بشأن بناء السلام اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن خلال عام ٢٠١٦.

في الوقت الذي يتولى فيه الاتحاد الأفريقي مسؤولية أكبر في مجال السلم والأمن في القارة، التي أود أن أُذكّر أيضا بأنها تستضيف ١٠ من بين ١٦ عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، من المثير للقلق أن نلاحظ أن الافتقار إلى التمويل المستدام والقابل للتنبؤ يحد من إمكانات هذه المنظمة الأفريقية الجامعة في هذا المجال.

ويرحب وفد بلدي بالجهود المبذولة حتى الآن لإيجاد آليات تمويل مستدام ومرن يمكن التنبؤ به لعمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي بإذن من مجلس الأمن، ويشكل اتخاذ المجلس للقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ خلال رئاسة السنغال له مرحلة هامة لأنه فتح آفاقا جديدة لتعميق مناقشتنا بشأن أفضل طريقة لكفالة تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

وخيارات التمويل الأربعة التي حددها الأمين العام في تقريره (S/2017/454) بشأن الطرائق الممكنة للإذن بعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي وتقديم الدعم لهذه العمليات قوية وواقعية ويمكن أن تساعد المجلس على اتخاذ التدابير الملائمة في هذا المجال.

ولذلك، نأمل أن يبدي المجلس كل ما يلزم من إرادة سياسية لمعالجة هذه المسألة الهامة على نحو ملائم بالعمل بصورة جماعية وبروح بناءة من أجل اعتماد مشروع قرار موضوعي يرسي المبدأ الذي يقضي بوجوب تمويل عمليات حفظ السلام الصادر بها تكليف أو مأذون بها من جانب الاتحاد الأفريقي، وبموافقة مجلس الأمن، من الأنصبة المقررة من ميزانية الأمم المتحدة، على أن يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بتمويل بعثات بعينها سيجري تنفيذها على أساس كل حالة على حدة.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناننا لكم، سيدي، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، اللذين قدما لنا معلومات مستكملة بشأن تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

تؤيد أوكرانيا البيان الذي سيُدلى به في وقت لاحق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتود الإدلاء بعدة ملاحظات بصفتها الوطنية.

إذ نجتمع هنا اليوم، فإن السلام لا يزال هدفا بعيد المنال كما كان طوال التاريخ البشري. وعلى الرغم من النداء العالمي

من أجل السلام والتزام الدول المعلن بالتمسك به، تظل الحروب والنزاعات المسلحة سمة متكررة للشؤون العالمية اليوم. وقد تختلف أسبابها – إذ أن بعضها داخلية بطابعها وبعضها بتحريض ودعم من الخارج – ولكن آثارها مروعة بنفس القدر.

صحيح أن إصلاح منظمتنا الذي تأخر كثيرا لا يزال يتعين إنجازه، وذلك من أجل الحفاظ على رصيد الثقة الأكيد الذي كانت تمتع به المنظمة في وقت من الأوقات واستعادة قدرتها على اتخاذ تدابير وقائية عاجلة. وكما قال فيلسوف صيني قديما، لا يهم مدى بطء المرء في العمل ما دام لا يتوقف. وأنا لا أجرؤ على تحدي تلك الفلسفة. ومع ذلك، فإنني أشدد على الأهمية البالغة لسرعة اتخاذ الأمم المتحدة لإجراءات في المسائل المتعلقة بمنع نشوب النزاعات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فقد تقاعست الأمم المتحدة عن العمل فورا لمنع الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤. وبعد ذلك بعشرين عاما، في أوكرانيا، لم تتخذ الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمين العام أي إجراء لوقف احتلال القرم والعدوان العسكري من جانب روسيا.

وتظل المنظمات الإقليمية إحدى أنجع الآليات التي تُستخدم بسرعة استجابة للنزاعات ذات النطاق الشامل أو للحالات التي يتعرض فيها السكان المدنيون في خطر. ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تضاعف جهودها لتعزيز الشراكات الاستراتيجية معها، مع تعزيز التخطيط المشترك ودعم التعاون.

وقد أحرز الاتحاد الأفريقي تقدما هائلا في تطوير قدراته في مجال دعم السلام منذ نشر بعثته في بوروندي في عام ٢٠٠٣. واليوم، فإنه يعمل بوصفه المستجيب الأول للأزمات في أفريقيا، بإذن من مجلس الأمن. وأوكرانيا، بوصفها مراقبا لدى الاتحاد الأفريقي، تتابع عن كثب تطور إمكانات الاتحاد الأفريقي في مجال دعم السلام وتتشاطر رأي الأمين العام بأن العالم يمكن أن يستفيد كثيرا من الحكمة الأفريقية والأفكار والحلول الأفريقية. وبوصفنا بلدا منتسبا إلى الاتحاد الأوروبي، نؤيد أيضا نهج استكشاف إمكانيات التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي لكفالة فعالية واستمرار المساعدة في مجال بناء السلام في أفريقيا. وسيوفر مؤتمر القمة الخامس القادم للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر فرصة هامة في هذا الصدد. وفي ضوء ذلك، قررت أوكرانيا المشاركة في هذا العام في تقديم قرار الجمعية العامة ٢٥٤/٧١، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وفي الشهر الماضي، وفي هذه القاعة عينها، أعرب أعضاء المجلس عن آراء متنوعة بشأن سبل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (انظر S/PV.7971). وفي الوقت نفسه، كان هناك تفاهم مشترك على ضرورة أن تعمل كلتا المنظمتين بصورة متضافرة مع استخدام ميزاتهما التنافسية. ونعتقد أنه، نظرا للطابع المعقد للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين في القارة، ينبغي اعتبار دعم التفعيل الكامل لمنظومة السلم والأمن الأفريقية أولويةً بالنسبة للاتحاد الأفريقي. وفي نفس الوقت، نرى ضرورة تقديم الدعم الكافي في مجالي اللوجستيات وتمويل عمليات السلام والأمن في أفريقيا على أساس مستدام.

لقد أصبحت بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أحد الأمثلة الحية على الكيفية التي يمكن بها للمنظمتين أن تكونا شريكتين في تصميم وتنفيذ عمليات حفظ السلام. ويسمح الالتزام الأفريقي وموارد الأمم المتحدة وخبرتها للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بتنفيذ ولايتها بفعالية، وبالتالي تمهيد الطريق للانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في المنطقة.

وتكتسي المشاركة الأفريقية في تعزيز العملية السياسية في دارفور القدر نفسه من الأهمية. ونرحب بجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إشراك جميع الأطراف في السودان في عملية السلام. وبصفة أوكرانيا رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١

(٢٠٠٥) بشأن السودان، فإنها تشجع على زيادة التعاون والحوار بين حكومة السودان والأمم المتحدة. وفي أيار/مايو، زار رئيس اللجنة وأعضاؤها الخرطوم ودارفور، حيث اطلعوا مباشرة على حالة تنفيذ التدابير المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وساعدت الزيارة في وضع عدد من التوصيات الرامية إلى استعراض نظام الجزاءات كي يعبر عن الاحتياجات والمطالب في الحالة الراهنة.

وفي القرن الأفريقي، ساعدت العلاقة القوية بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك قوات الأمن الصومالية، على الحد بشكل كبير من النشاط الإرهابي وعدد المجندين في صفوف حركة الشباب، التي لا تزال تشكل مع ذلك تهديدا للسلام والأمن في المنطقة.

وتمس الحاجة في بوروندي إلى اتباع نهج مماثل وإلى مستوى مشابه من التنسيق مع المجتمع الدولي. ودون قيام تعاون حقيقي مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وسائر الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي، فإن الطريق إلى إيجاد تسوية سياسية للأزمة سيطول، ومن المرجح أن يكون محفوفا بتعقيدات وأخطار إضافية. وفي حين أن القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) لم يحقق بعد نتائج ذات بال، ندعو بوروندي إلى قبول نشر مراقبين لحقوق الإنسان وخبراء عسكريين تابعين للاتحاد الأفريقي لديهم قدرة أكبر على رصد حقوق الإنسان، فضلا عن عناصر شرطة.

إن التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى تبعث على القلق. وتشعر أوكرانيا، بصفتها رئيسة لجنة الجزاءات المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى، بقلق بالغ إزاء استمرار وجود الجماعات المسلحة ونشاطها العنيف. ونحن على استعداد لمواصلة إسهامنا العملي في دعم جميع جهود السلام والمصالحة. وندرك أهمية دور الاتحاد الأفريقي في تلك العملية ونرحب بمبادرة الاتحاد الأفريقي بشأن السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأوكرانيا فخورة بكونها جزءا من قصص النجاح في القارة، وذلك بوصفها مساهما نشطا بقوات وقدرات في بعثات الأمم المتحدة في أفريقيا منذ سنوات عديدة. ونرحب بأن أعضاء الأمم المتحدة قد عهدوا إلى كوت ديفوار بشغل مقعد في مجلس الأمن بصفتها عضوا منتخبا يتمتع بخبرة واسعة في مجال بناء السلام وفي التغلب على نزاعات الماضي. وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا هي مثال حي آخر على جهود الأمم المتحدة الإيجابية لحفظ السلام وتحقيق الاستقرار. ويجب علينا أن نستفيد من عمليات الانتقال الإيجابي من الحرب إلى السلام لتعزيز قدرات الأمم المتحدة والقدرات الإقليمية في مجال دعم السلام.

بالأمس، احتفل العالم باليوم الدولي لنيلسون مانديلا. وهو الشخص الذي كرس حياته لخدمة البشرية في أفريقيا. وفي ضوء ذلك، من المشجع بصفة خاصة أن الجهود الرامية إلى إنشاء آليات فعالة لحماية حقوق الإنسان قد أصبحت عنصرا أساسيا في أنشطة الاتحاد الأفريقي وسياساته. فحقوق الإنسان والديمقراطية شرطان أساسيان، يمكن أن يحققا السلام والأمن الدائمين في القارة الأفريقية.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أولا أشيد بكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام في التوقيت المناسب وبالشكل المناسب. وكما تشير مذكرتكم المفاهيمية (S/2017/574، المرفق) فإن ثمة سلسلة متواصلة من المناقشات والوثائق ذات الصلة بهذه المسألة، ويجب أن ينصب التركيز الآن على التنفيذ. كما أشكر الأمين العام والمفوض شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن موضوع جلسة اليوم استراتيجي فيما يتعلق باستقرار القارة الأفريقية وما وراءها. وتدرك إيطاليا إدراكا تاما، بوصفها بلدا متوسطيا تربطه علاقات تاريخية بأفريقيا، الحاجة إلى تعزيز القدرات الأفريقية في مجالات السلام والأمن. لقد أشار الأمين العام، في سياق الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد

الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الموقع في ١٩ نيسان/أبريل، إلى آليات تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام، وكان تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن نفس الموضوع إيذانا ببدء شراكة استراتيجية بين المنظمتين.

واضطلع الاتحاد الأفريقي بمسؤوليات هامة في السنوات الأخيرة وأظهر استعداده للقيام بالمزيد. ونحن ندعم الطموحات الأفريقية فيما يتعلق بتطوير منظومة السلم والأمن الأفريقية وصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي والقوة الأفريقية الجاهزة وقدرتها على النشر السريع.

وغالبا ما يكون لعمليات السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي مزايا نسبية. وتؤيد إيطاليا، في ذلك الصدد، الآلية المبينة في تقرير الأمين العام (S/2017/454) للتخطيط المشترك لعمليات الاتحاد الأفريقي للسلام وإصدار ولايات لها. فهذه الآلية تنص على الملكية الأفريقية، مع الحفاظ على اختصاصات مجلس الأمن. وقد خضع التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لاختبارات كبيرة في سياق بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفي سياق العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وأشير أيضا إلى إمكانات استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي تطرق إليها الوزير السنغالي، والتي نعتبر تنشيطها أمرا أساسيا للمنطقة بأسرها، وإلى إنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لقوة لمكافحة الإرهاب التي يمكن، في رأينا، أن تتعاون بشكل فعال مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثات الاتحاد الأوروبي المنتشرة في المنطقة. ونؤكد مرة أخرى أهمية هذه العملية المبتكرة وضرورة أن يضمن المجلس حصولها على كل الدعم اللازم في مسعانا المشترك لمكافحة التطرف العنيف في المنطقة. وكذلك أشدد، في هذا الصدد، على أن القيادة الموحدة المنشأة مؤخرا لبعثات الاتحاد الأوروبي في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي تعزز الدور الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي بوصفه شريكا في التنسيق للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والقوات الأفريقية.

وأعرب، في هذا الصدد، عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن تعزيز التعاون الاستراتيجي مع الاتحاد الأفريقي هو السبيل الرئيسي نحو عمليات سلام ذكية وفعالة من حيث التكلفة. ونرحب بالالتزامات التي جرى التعهد بها خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٦ بالمساهمة بـ ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام بحلول عام ٢٠٢٠ ونشجع الشركاء الأفارقة تحت قيادة السيد كابيروكا على استكمال الترتيبات العملية لذلك. ونعتقد أن من المهم الإشارة إلى أن ذلك الالتزام سيزيد كثيرا من مساهمة أفريقيا المالية في عمليات السلام.

ويمكن أن يقع الاختيار على أي من خيارات تقديم الدعم المالي المتوخاة في تقرير الأمين العام على أساس كل حالة على حدة. وأود أن أُذكر بأن التقرير الذي أعده فريق الخبراء برئاسة رئيس الوزراء السابق رومانو برودي في عام ٢٠٠٨ (انظر S/2008/813) قد دعا إلى تقديم دعم مالي مستدام ويمكن التنبؤ به لبعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي يجري نشرها بموافقة الأمم المتحدة. وبالتالي، فإننا نؤيد البحث في إمكانية استخدام الأنصبة المقررة، شريطة الوفاء بجملة المتطلبات الملائمة فيما يتعلق بنوعية القوات وتدريبها ومعداتها والتزامها بمعايير المساءلة الرفيعة.

إن إمكانية التنبؤ بالتمويل أساسية ولكنها ليست الوسيلة الحصرية لتعزيز القدرات الأفريقية. فالمعدات والابتكار التكنولوجي، وأولا وقبل كل شيء، التدريب وبناء المؤسسات، كلها أمور ذات أهمية حاسمة لتعزيز فعالية الجهود الأفريقية الرامية إلى منع نشوب النزاعات وإدارتها وبناء السلام. وإيطاليا على استعداد لتعزيز مشاركتها في بناء القدرات فيما يتعلق بوحدات الشرطة والوحدات

العسكرية في بعثات الاتحاد الأفريقي، إذ أنها تقوم بذلك بالفعل من خلال العديد من المراكز، مثل مركز الامتياز لوحدات شرطة تحقيق الاستقرار في فيتشينزا، وتساهم في استنباط مهارات تدريبية جديدة مُصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات الأفريقية.

والطابع المترابط للتهديدات الحالية للسلام والاستقرار أكثر وضوحا في أفريقيا منه في مناطق العالم الأخرى. فالمنظمات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، كلها عناصر مشتركة في معظم الأزمات التي نشهدها في القارة. ولذلك، من الواضح أنه لا يمكن للأمم المتحدة ولا ينبغي لها التصدي لهذه التهديدات بمفردها، نظرا إلى طابعها الأفقي والمتغير. وتجديد وتعزيز الشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، استنادا إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وإلى مبدأ الولاية الاحتياطية، أمر أساسي. وبفضل الإجراءات المنسقة للمنظمات دون الإقليمية، نرى أن التطورات في بعض أجزاء القارة الأفريقية تمثل مؤشرا واضحا لإمكانات هذا النهج.

ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار الأفريقي تمثل، في المدى الطويل، الحل الوحيد المستدام. وستواصل إيطاليا تكثيف جهودها على الصعيد الثنائي وفي إطار الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، لمساعدة أفريقيا في السير على طريق النمو الاقتصادي المستدام. وسنواصل كذلك تقديم خبرات محددة في مجال الوساطة من خلال الكيانات غير الحكومية الإيطالية، كما نفعل في جمهورية أفريقيا الوسطى.

في الختام، على مجلس الأمن أن يظهر استعداده لتبني الروح الابتكارية التي تتطلبها شروط العلاقة مع أفريقيا اليوم، وذلك بغية تحقيق هذه الأهداف الطموحة والهامة. وفي نهاية المطاف، فإن فكرة تعددية الأطراف البناءة ذاتها على المحك، وهي الفكرة التي ينبغي لنا أن ندعمها ونعززها، نحن أعضاء الأمم المتحدة والمجلس، من خلال إظهار القيادة السياسية اللازمة.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام والمفوض شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين الإيجابيتين والبناءتين في هذا الصباح. كما سرني الاستماع إلى مداخلتي وزير خارجية السنغال ونائب وزير خارجية أوكرانيا، اللذين ذكرانا بأن يوم أمس كان يوم نيلسون مانديلا. لقد كان سيبلغ التاسعة والتسعين أمس. ولذا أود أن أبدأ باقتباس منه ومن كتابه ”رحلتي الطويلة من أجل الحرية“. لقد كتب يقول:

> ”إن فعل الخير الذي يأتي به المرء شعلة يمكن إخفاؤها ولكن لا يمكن أبدا إطفاؤها“

وفعل الخير الذي يأتي به المرء شعلة يمكن إخفاؤها ولكن لا يمكن أبدا إطفاؤها، وتلك الشعلة لا تزال مخفية بالنسبة للكثيرين جدا من الناس في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وتلك الشعلة، بالنسبة لسكان منطقة كاساي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعب جنوب السودان، قد تبدو مطفأة تقريبا ومتوارية بين ظلال عدم الاستقرار والنزاع. غير أنه على الرغم من أن الشعلة آخذة في الانطفاء في أجزاء من القارة، فإن مانديلا كان محقا. فإنه لا يمكن إطفاؤها. ونحن نعلم ذلك من الخطوات الكبيرة التي خطتها بلدان مثل كوت ديفوار، التي تبتعد عن سنوات الحرب وهي الآن تتطلع إلى عقود من السلام. ونرى ذلك في تحقيق التقدم نحو الديمقراطية مثل إجراء انتخابات في الصومال في شباط/فبراير، والتي فازت فيها النساء بما يقرب من ربع المقاعد البرلمانية. وقد كانت تلك خطوة حيوية نحو إجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد. ونحن نرى أن الشعلة تضيء ساطعة في عمل منظمات مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اللذين يساعدان في توحيد البلدان الأفريقية حول قضية مشتركة للتغلب على الشواغل المشتركة.

فللمجلس دور حيوي يؤديه في هذا الصدد. لتحقيق ذلك، أود أن أقترح ثلاثة أشياء بوجه خاص، أعتقد أنه يتعين علينا القيام بها.

أولا، يجب أن نعمل كلنا معا، الأمم المتحدة والمجلس والبلدان والمنظمات الأفريقية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع. ومع ذلك، ننفق الكثير من الوقت والموارد للاستجابة للأزمات بدلا من الحيلولة دون وقوعها. لهذا السبب تؤيد المملكة المتحدة بقوة الأمين العام وخطته للحفاظ على السلام وعلى زيادة التركيز على منع نشوب الصراعات. ولكي تنجح تلك الخطة، يتعين على الأمم المتحدة أن تعمل على تنويع سُبل استخدامها للتعاون الإنمائي بشكل استباقي لبناء السلام وزيادة دعم الدبلوماسية، بما في ذلك الوساطة. فقد بيّنت جهود الوساطة التي قامت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا أن زيادة التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية ذات الخبرة الحقة والنفوذ يجدي نفعا على أرض الواقع. ويجب على المجلس وعلى زملائنا في الاتحاد الأفريقي أن يظهروا بشكل لا لبس فيه للذين يعملون على إدامة النزاع أن هناك عواقب سياسية واقتصادية شديدة جراء القيام بذلك.

ثانيا، يجب علينا جميعا أن نكون مستعدين للاستجابة عندما تنشب الصراعات. إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تتسم بالفعالية والكفاءة من بين أقوى الأصول لدينا للقيام بذلك، إنها أصول مشتركة. ومن الجدير بالذكر أن الدول الأفريقية توفر أكثر من نصف أفراد حفظة السلام المنتشرين في البعثات الأفريقية. وأود أن أشيد بهم جميعا على عملهم في ظروف محفوفة بالمخاطر في معظم الأحيان. إن المملكة المتحدة ملتزمة بتحسين التخطيط لبعثات حفظ السلام من حيث نوعية وكمية التعهدات بتقديم القوات والمعدات، وأداء البعثات والقوات في الميدان. ولكن لن تكون لهذا أهمية تُذكر إن لم نحصل على ثقة الذين نسعى إلى حمايتهم. وهذا يعني، في جملة أمور، القضاء على الشبح المدمر المتمثل في الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب حفظة السلام. ويجب علينا أن ننفذ تنفيذا كاملا إطار العمل والقرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦) والتمسك بأعلى المعايير في حالات الصراع وإنفاذها، ومبدأ عدم التسامح إطلاقا يجب أن يعني عدم التسامح إطلاقا. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى المزيد من النساء العاملات في البعثات ونشرهن في الميدان، وطمأنة السكان المحليين، وجمع المعلومات الاستخبارية الحيوية، والمساهمة في زيادة فعالية العمليات.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تعزيز وتعميق الشراكات القائمة. إن العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هام جدا لإحلال السلام والأمن في أفريقيا. وكما شهدنا في الصومال ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، فإن تلك العلاقة تحدث فرقا بالنسبة لمن هم بأمس الحاجة إليها. لذلك نشيد بالعمل الهادف لجعل تلك الجهود المشتركة أكثر انتظاما، ونشعر بالاطمئنان لأن الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلم والأمن سوف يؤدي إلى تحسين التعاون والتنسيق. وهناك العديد من القضايا التي ينبغي علينا التطرق إليها لكي نحقق التعاون المتوخى في القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) للاتفاق على تبادل المعايير والآليات والإجراءات، بما في ذلك تلك المتعلقة بحقوق الإنسان والمساءلة والشفافية؛ وكما ذكّرنا الأمين العام مرة أخرى اليوم، علينا إنشاء مصدر تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام الأفريقية. ونرحب بالعمل الذي قامت به الأمم المتحدة حتى الآن مع الاتحاد الأفريقي بشأن تلك الخطة، ونحن الآن بحاجة إلى أن نرى استمرارا لذلك العمل. وأتطلع إلى زيارتنا، نحن أعضاء مجلس الأمن إلى أديس أبابا في أيلول/سبتمبر.

هناك الكثير جدا مما ينبغي عمله، غير أنه لا يمكن إعاقة جهودنا لدعم السلام والأمن في أفريقيا. أود أن أختتم بياني بالعودة إلى كلمات نيسلون مانديلا:

”لا تنظروا إلى الجانب الآخر من الطريق. ولا تترددوا. عليكم أن تدركوا أن العالم متعطش للأفعال وليس للأقوال. اعملوا بشجاعة وبصيرة.“

فلنعمل جميعا انطلاقا من هذه الروح.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أتشارك مع المتكلمين السابقين تهنئة الرئاسة الصينية على تنظيم هذه المناقشة، وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2017/574، المرفق)، التي عُممت في الوقت المناسب. وأود أن أتقدم بجزيل الشكر للأمين العام على بيانه وتقريره المفصل (S/2017/454) وتشديده على الوقاية بوصفها جزءا أساسيا من عمليات حفظ السلام. كما أعرب عن امتناني للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد إسماعيل شرقي.

تعتقد أوروغواي أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ركن أساسي في تعزيز القدرات الأفريقية في مجال السلام والأمن. فهذه المنظمات تقوم بدور أكبر في بناء السلم والأمن العالميين. وفي حالة أفريقيا، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر بالغ الأهمية وضروري بالنظر لوجود حالات نزاع في سياقات معقدة جدا لأنها تنطوي على تهديدات غير متناظرة، وعلى انتشار التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب، ويتعين علينا أيضا في كثير من الحالات معالجة الأزمات الإنسانية والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان.

في هذا الصدد، تقدر أوروغواي الجهود التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي بقوة وحماس لتحقيق السلام والتنمية في أفريقيا، والقيام بدور إيجابي في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ولهذا السبب، نشجع الاتحاد الأفريقي على مواصلة الإسهام بشكل بناء في معالجة مختلف النزاعات في القارة، بما في ذلك مسألة الصحراء الغربية، آخر قضية متبقية من مخلفات عملية إنهاء الاستعمار في أفريقيا، وهي مسألة لم تحل بعد، إذ توجد في تلك المنطقة إحدى أقدم بعثات حفظ السلام المنتشرة في أفريقيا، أي بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

إن استعداد المنظمتين لزيادة تعميق التحالف الاستراتيجي عندما يتعلق الأمر بالسلام والأمن يرد في عدة وثائق، منها القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) وخريطة الطريق الموقعة في ١٩ نيسان/أبريل التي وصفها الأمين العام بالتفصيل قبل دقائق. ونود أيضا أن ننوه بتقرير الأمين العام الصادر في أيار/مايو (S/2017/454) بشأن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. إن التحدي الأكبر يكمن في التنفيذ العملي لجميع تلك الوثائق.

وتبرز أوروغواي أهمية أفريقيا في حفظ السلام، وأهمية حفظ السلام بالنسبة إلى أفريقيا. إن الإحصاءات واضحة، إذ أنه من بين جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الـ ١٦، يوجد تسع منها في أفريقيا وتشمل تلك البعثات أكثر من ٨٠ في المائة من جميع الأفراد النظاميين والموارد المالية المعتمدة. ويوجد ١٩ بلدا أفريقيا من بين البلدان الرئيسية الـ ٣٠ التي توفر أفرادا نظاميين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكما ذكر قبل دقائق السفير رايكروفت، فإن ٥٠ في المائة من مجموع الأفراد النظاميين في عمليات حفظ السلام يأتي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ونقر أيضا بأن أفراد حفظ السلام في الأمم المتحدة غير قادرين بشكل كبير جدا على الاستجابة للأزمات في أفريقيا، ولا سيما عندما لا يجري الحفاظ على السلام، أو عندما تتهدد الجماعات المسلحة أشخاصا مدنيين. ولكن الحقيقة أيضا أنه بالنظر إلى طبيعة تلك الحالات، ليس لدى الاتحاد الأفريقي ذاته القدرة الكافية للتصدي لها.

فيما يتعلق بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، أود أن أشدد على عوامل ثلاثة نعتقد أنها حاسمة في ضمان تحقيق الإمكانات الكاملة للشراكة مع الأمم المتحدة، أي التخطيط للولايات وإنشائها، وتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي وتطوير قدرات الموظفين.

أولا، فيما يتعلق بعملية التخطيط للولايات وإنشائها بصورة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدعم السلام في البعثات التي يأذن بها مجلس الأمن، ترى أوروغواي أن التعاون ضروري لضمان الفعالية والكفاءة. ومن الأساسي مواصلة

الجهود الرامية إلى تحسين الجهود المشتركة للمنظمات طوال دورة حياة البعثة التي تشمل، من بين أمور أخرى، التقييم الأولي للأزمة والتقييم الاستراتيجي المشترك، والبدء بالبعثة والتقييمات المشتركة للامتثال للولاية والمساءلة.

ثانيا، فيما يتعلق بتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، لاحظنا أن الافتقار إلى التمويل والدعم الثابت والمستدام لهذه العمليات قد قوض قدرة الاتحاد الأفريقي على القيام بعمله والاستجابة لحالات الأزمات.

وترى أوروغواي أن نماذج التمويل المختلفة الواردة في تقرير الأمين العام الصادر في أيار/مايو توفر بدائل مجدية لاستخدام التبرعات من خلال الصناديق الاستئمانية. ولذلك، فإننا نشجع الأمانة العامة على مواصلة العمل على أساس تلك الخيارات بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء. ومن الأهمية بمكان أيضا الإشارة إلى أن الدعم المالي للأمم المتحدة سيكون إسهاما إضافيا في التمويل الذي ستتلقاه عمليات السلام من صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي.

ثالثا، فيما يتعلق بتطوير قدرات أفراد الاتحاد الأفريقي المنتشرين في عمليات دعم السلام، تولي أوروغواي، بصفتها بلدا شارك بنشاط في علميات الأمم المتحدة لحفظ السلام لسنوات عديدة، أهمية خاصة لمسؤولية البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. إنها البلدان التي تنفذ الإجراءات على أرض الواقع ويجب عليها تنفيذ ولايات العمليات. ونشدد، في ذلك السياق، على ضرورة امتثال جميع القوات التابعة للأمم المتحدة المأذون بها من قبل مجلس الأمن، بما في ذلك عملية الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، لنفس المعايير التي يلتزم بها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة من حيث القدرات والأداء والسلوك والانضباط والمساءلة. ونشير إلى أن الاتحاد الأفريقي يبذل جهودا لاستكمال أطره المتعلقة بحقوق الإنسان والامتثال لمعايير السلوك والانضباط لكفالة تنفيذ عمليات دعم السلام التابعة له في امتثال كامل لمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكذلك لكفالة الرصد والمساءلة.

وأخيرا، أود أن أنوه بالجهود المختلفة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي في مجال التيسير والوساطة في النزاعات – على سبيل المثال في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن على ثقة بأن توثيق التحالف مع الأمم المتحدة سيسهم أيضا في تعزيز فعالية تلك المهام.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم حسنة التوقيت. كما نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، السيد إسماعيل شرقي، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين.

ونرحب بجهود شركائنا الأفارقة في تسوية النزاعات الدائرة في القارة. ونشير إلى التكثيف الملحوظ لأنشطة الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في هذا المجال، بما في ذلك من خلال إنشاء منظومة السلم والأمن في القارة. كما ننوه بخطة الاتحاد الأفريقي الطموحة لوضع حد للنزاعات المسلحة في القارة بحلول عام ٢٠٢٠.

ونحن واثقون بأنه، بغية التغلب بفعالية على حالات الأزمات في أفريقيا، إننا بحاجة إلى اتباع نهج، يجمع بين الأفارقة أولا وقبل كل شيء ويمنحهم الدور القيادي في تحديد مسار تسوية النزاعات في قارتهم ويكفل الدعم الفعال لهذه الجهود من قبل المجتمع الدولي. ونؤيد النهج الذي يسعى إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وندعو إلى التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية وفرادى الدول بهدف وضع نهج منسق للتعامل مع حالات النزاع في أفريقيا على أساس ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقرارات الجمعية العامة مع مراعاة المبادئ الأساسية لحفظ السلام. وفي الوقت نفسه، يتمثل موقف روسيا القائم على المبدأ في أن أي

تسوية يجب تنفيذها باستخدام الأساليب السياسية، استنادا إلى الحوار الوطني وحل الأسباب الجذرية للنزاعات.

ونتفهم شواغل شركائنا الأفارقة بشأن توفير الموارد الكافية لعمليات حفظ السلام الأفريقية. ويجب علينا تعزيز القدرة على التنبؤ والموثوقية والمرونة في تمويل العلميات الأفريقية والبعثات المشتركة. ومن حيث المبدأ، نحن لا نعترض على النظر في إمكانية توسيع مشاركة الأمم المتحدة في تلك البعثات، ونحن على استعداد للدخول في حوار بناء في ذلك الصدد. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه، بغض النظر عن الخيار الذي سنقرره، من المهم للغاية أن نحافظ على نظام الأمم المتحدة الحالي لاستعراض وإقرار طلبات الميزانية المقابلة وكفالة الشفافية والمساءلة في تخصيص واستخدام الأموال ودعم مشاركة موظفي الأمم المتحدة في جميع مراحل تخطيط وتنفيذ المهام المحددة.

ونعتقد أن أحد أسباب عدم الاستقرار المتزايد في القارة الأفريقية يتمثل في محاولات الانخراط في تدبير مكائد سياسية في عدد من الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويؤسفنا أن الخبرات المتراكمة التي اكتسبها الاتحاد الأفريقي في ليبيا وكوت ديفوار قد تم تجاهلها ببساطة. إن العلاقات بين الدول غير متكافئة وتفتقر إلى الاحترام وتقوم على أساس المعتقدات الإيديولوجية مع تجاهل القانون الدولي، مما أسفر عن التدخل بصورة خرقاء في الشؤون الداخلية للأفارقة وتدهور هياكل الدولة وخلق مصادر جديدة لعدم الاستقرار وانتشار الجماعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). لقد جري تعزيز مواقع داعش في ليبيا وتسلل المسلحون جنوبا إلى مالي والنيجر وتشاد، مما شكل منطلقا لتهديدات إرهابية جديدة في منطقة الساحل والصحراء. وهناك اتجاه واضح للتعاون بين داعش والجماعات الإرهابية المحلية، مثل جماعة بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

والتعاون المتزايد لداعش مع بوكو حرام يثير بالغ القلق. وفي المناطق الحدودية لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، شهدنا تنظيم ”المرابطون“ يكثف أنشطته بهدف توحيد صفوف جميع الهياكل الإسلامية في مالي والنيجر وموريتانيا. وفي الصومال، تحت راية القاعدة، زادت أنشطة حركة الشباب الإرهابية بشكل ملحوظ.

ويحصل الإرهابيون على الدعم المادي من خلال المنظمات الإجرامية التي يسيطرون عليها، والتي تتجر بالمخدرات والأسلحة وتنظم قنوات للهجرة غير المشروعة وتحتجز رهائن. وتظل التجارة غير المشروعة في النفط والمنتجات النفطية مصدرا أساسيا لدخل الإرهابيين. كما شهدنا تعزيزا للروابط عبر الحدود بين الإرهابيين والمجرمين، وهو ما يشكل أساسا منظومة إقليمية للتجدد وبناء القدرات والتمويل والتأثير الأيديولوجي في مجال الإرهاب الدولي.

وما فتئت روسيا تدعو إلى حشد الجهود الدولية، مما سيتيح لنا وضع نهج متضافرة للتصدي لخطر الإرهاب في القارة الأفريقية، مع التركيز على مساعدة البلدان في المنطقة في تعزيز جهودها لمكافحة الإرهاب. ونؤيد مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى تهيئة ظروف أكثر ملاءمة لتوفير المساعدة التقنية المتخصصة وبناء القدرات للبلدان الأفريقية. ونحن على استعداد لأن نتشاطر مع شركائنا الأفارقة تجربتنا في مجال مكافحة الإرهاب وتنفيذ مشاريع لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية في كفاحها ضد الإرهاب والتطرف.

وفيما يتعلق بأنشطة المنظمات الإرهابية في المنطقة، تعمل الجامعات الروسية لتدريب موظفي إنفاذ القانون وحفظة السلام الأفارقة. وفي كل عام، تدرب المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة الداخلية الروسية ٨٠ من حفظة السلام الأفارقة ونحو ١٥٠ من ضباط الشرطة الأفارقة من خلال برامج التعليم العالي، وكذلك نحو ٣٠٠ فرد من خلال دورات قصيرة للتطوير المهني.

ونشعر بالأسف حيال أحدث محاولات وفد أوكرانيا لتوجيه اهتمام مجلس الأمن بعيدا عن المسألة التي نناقشها حاليا.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): تعرب كازاخستان عن تقديرها للرئاسة الصينية على عقد هذه المناقشة،

وكذلك للأمين العام أنطونيو غوتيريش ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، السفير إسماعيل شرقي، على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين والرصينتين بشأن تعزيز القدرات الأفريقية في مجالي السلام والأمن.

لقد مثل المؤتمر السنوي الأول للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي عقد في ١٩ نيسان/أبريل وأسفر عن الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، مرحلة جديدة على صعيد تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين. ويتعين علينا الحفاظ على ذلك الزخم بغية تسريع وتيرة تفعيله وتنفيذه. وبالتالي، فإن وفد بلدي يود أن يدلي بالملاحظات التالية:

أولا، ينبغي منح الأولوية لمنع نشوب النزاعات والوساطة من خلال تحسين كفاءة الدبلوماسية الوقائية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بزيادة تنسيق الإجراءات والإنذار المبكر والاستجابة السريعة وما يسميه الأمين العام نهجا جديدا تماما، يحول تركيزنا إلى منع نشوب النزاعات بدلا من الاتجاه الحالي المتمثل في إنفاق المزيد من الوقت والموارد لحلها.

وكان ذلك سمة للخطة الجديدة للسلام التي أعلنها الأمين العام، والتي تسعى بقوة أيضا إلى الإسراع بخطى تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، بما في ذلك مشروع ”إسكات دوي المدافع“ بحلول عام ٢٠٢٠.

ثانيا، لا تزال استجابتنا للأزمات مجزأة رغم أن أسباب الأزمات مترابطة بشدة. ولذلك، من الضروري وضع نهج شامل يربط بين الجهود الأمنية والإنسانية والإنمائية، مع زيادة التركيز على تدابير بناء السلام وتخصيص اعتمادات مالية إضافية لذلك. إننا ننفق حاليا أكثر من سبعة بلايين دولار على حفظ السلام وأقل من بليون دولار على إرساء أسس السلام المستدام في الأجل الطويل عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للتوترات وعدم الاستقرار. ولذلك، يجب علينا زيادة الاستثمار في التنمية المستدامة وبناء مؤسسات الدولة وتوطيد الدساتير وبناء الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد وإصلاح القطاع الأمني.

ولا يقل أهمية عن ذلك الاستثمار في التنمية البشرية، بما في ذلك التعليم والصحة وإيجاد فرص العمل والعمالة والخدمات الاجتماعية. ويجب في الوقت نفسه أن نعزز تطوير الهياكل الأساسية من أجل النهوض بالتجارة والزراعة، وكذلك المياه والغذاء وأمن الطاقة. وتستثمر كازاخستان في التصدي لمشاكل المساعدة التقنية وبناء القدرات من خلال وزارات خارجية ٤٥ دولة أفريقية. وإذ نتطلع إلى المستقبل، نعتزم مواصلة العمل في هذا المجال. ومن المهم للغاية التركيز على تخفيف آثار تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود لأن ذلك هو السبيل الوحيد لتعزيز النمو الاقتصادي في ما بين البلدان الأفريقية وسيؤدي إلى زيادة وتنشيط التكامل والتقدم على الصعيد الإقليمي. وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي تتضمن مسارا مزدوجا يتمثل في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، يشكل نموذجا جيدا لتحقيق الاستقرار والتنمية في مناطق النزاع الأخرى. ومن المهم أيضا ضمان إدماج المرأة والشباب إدماجا كاملا في كل الأنشطة المضطلع بها في جميع المراحل المتصلة بالسلام والأمن. ومن المهم كذلك أن يكون لهم مكان على طاولة المفاوضات على أعلى المستويات.

ثالثا، ينبغي تشجيع الأمم المتحدة على الاستفادة من المزايا النسبية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك مجموعات البلدان المجاورة، التي تملك فهما أفضل لديناميات النزاعات والأسباب الجذرية لها، وحشد الموارد المحلية ذات الصلة. وقد أثبتت عمليات السلام التي ينفذها الاتحاد الأفريقي أنها أداة فعالة جدا بسبب إلمام الجنود الأفارقة بتضاريس قارتهم والظروف المحلية فيها، وكذلك بأساليب الجماعات المسلحة. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الأعمال التي تضطلع بها البعثات

المختلطة للاتحاد الأفريقي وإنشاء قوات إقليمية، مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي تمكنت من مكافحة جماعة بوكو حرام بفعالية، وكذلك القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وبالمثل، ينبغي أن تكون أفريقيا جزءا من إجراءاتنا المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. بيد أن ذلك يعني أن ولايات بعثاتنا المختلطة المتعددة الأبعاد يجب أن تكون واقعية وقابلة للتحقيق. وفي نفس الوقت، فإنها يجب أن تعالج النزاعات غير المتناظرة من خلال الرصد والتقييم المستمرين. وهذا يتطلب توفير ما يكفي من الدعم المالي والدعم في مجال بناء القدرات للاتحاد الأفريقي. وإلا، فإن القدرة على الإنجاز لن تضاهي التطلعات المتوقعة. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي توفير المعدات والموارد والدعم التقني والتدريب وإنشاء آليات لتمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات الاتحاد الأفريقي للسلام، وفقا للقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦). وينبغي استكشاف مختلف الخيارات لوضع ميزانية بشكل مشترك، على النحو المحدد في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ((S/2017/454 لتحقيق نتائج مثلى. ونعتقد أيضا أن صندوق السلام سيكون آلية قوية للتعاون والشراكة. ونتطلع إلى مواصلة مناقشة المسألة أثناء زيارتنا المقررة إلى أديس أبابا في أيلول/سبتمبر لعقد المشاورات السنوية مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وتلتزم كازاخستان، بوصفها مراقبا لدى الاتحاد الأفريقي، بزيادة تعزيز قدرة الاتحاد وبمساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق رؤيتها للسلام والتقدم والازدهار. ويتعين علينا الاستثمار الآن لأن التطورات في أفريقيا ستشكل الأحداث على الصعيد العالمي مستقبلا. ومن المُسلم به بالفعل أن القارة هي محرك الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام وسعادة السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، على حضورهما وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين الممتازتين.

إن أفريقيا هي قارة للأمل. ويسرنا اليوم أن نشهد قطع خطوات كبيرة في النمو الاقتصادي والاستقرار في كثير من البلدان الأفريقية، استنادا إلى مبدأ الملكية الوطنية. وتحققت هذه الخطوات بفضل الجهود المبذولة لتنويع الاقتصادات صوب تحقيق النمو المستدام ذاتيا وتعزيز قدرات الأفراد والمؤسسات. غير أن مستقبل أفريقيا المشرق يتوقف على بناء مجتمعات سلمية في جميع أنحاء القارة، تخلو من النزاعات والفقر والتطرف العنيف. ويتمثل مفتاح إطلاق هذا المستقبل في مزيج من الملكية الأفريقية والشراكة الدولية. وبصورة أكثر تحديدا، فإنه لا ينطوي على التصدي للأزمات الفورية مثل النزاعات والمجاعة فحسب، ولكن أيضا على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. ووجود مؤسسات وطنية وإقليمية ومحلية قادرة على الصمود أمر ضروري لتمكين أكبر مورد من موارد أفريقيا، ألا وهو، شعوبها.

قبل عام واحد، نظمت اليابان، بصفتها رئيس المجلس، مناقشة مفتوحة بشأن بناء السلام في أفريقيا (انظر S/PV.7750). وقد اتفق أعضاء المجلس على أهمية الملكية الأفريقية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، فضلا عن الحاجة إلى التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وهو ما تم إدراجه في بيان رئاسي (S/PRST/2016/12). ونحن نشيد بالصين لإتاحتها فرصة لنا لإعادة تأكيد أهمية تلك المجالات للسلام والاستقرار في أفريقيا.

والاتحاد الأفريقي هو خير مثال على استخدام الملكية الأفريقية لتحقيق التكامل السياسي والاقتصادي، فضلا عن منع نشوب النزاعات وحلها، استنادا إلى تضامنه وقيمه المشتركة. وقد اكتسب الاتحاد الأفريقي قدرات متنوعة للعمل على الصعيد الإقليمي بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك في مجالات الوساطة، مثل الجهود الإقليمية للانتقال

السلمي في غامبيا وعمليات دعم السلام، مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبناء المؤسسات، مثل إصلاح قطاع الأمن، وكذلك بناء السلام بغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وفي جنوب السودان، يعمل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والبلدان الإقليمية بنشاط، بالتعاون أيضا مع الأمم المتحدة، لتغيير الوضع نحو الأفضل هناك. والأمم المتحدة قادرة على توسيع نطاق شراكتها الدينامية مع الاتحاد الأفريقي لتتجاوز عمليات دعم السلام وتشمل الجهود الواسعة الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية.

وعلى وجه الخصوص، يمكن لمجلس الأمن أن ينظر في مختلف مجالات التعاون المنصوص عليها في الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي وقع عليه الأمين العام غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فقي محمد في نيسان/أبريل. ويشمل الإطار التركيز على منع نشوب النزاعات والوساطة فيها ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والتصدي لها، بما في ذلك التعاون المالي في عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وسيتطلب الأمر قيام تعاون واسع وشامل للتصدي للتحديات التي نواجهها بشكل جماعي.

إن السلام والاستقرار في أفريقيا يتطلبان تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي. وفي المقابل، يتطلب ذلك أن تعم فوائد النمو الاقتصادي على أبناء الشعب، الذين يجب أن يتمكنوا من تفعيل إمكاناتهم والمشاركة بنشاط في التنمية الوطنية والاجتماعية. وسيكون للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على صعيد أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ دور حيوي في تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا وفي معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وجنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي، تشترك اليابان في استضافة مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا لتحقيق التنمية الطويلة الأجل في أفريقيا من خلال الملكية الأفريقية والشراكة الدولية.

ولطالما ركزت جهود اليابان المبذولة خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا على تنمية القدرات الفردية والمؤسسية في الأجل الطويل. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية أقمنا شراكة مع الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٤ بهدف تدريب ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ من ضباط الشرطة في البلد، بما في ذلك النساء وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. ويستمر بذل جهود مماثلة أيضا في كوت ديفوار ومالي.

وأخيرا، لاحظ الأمين العام خلال زيارته إلى الصومال في آذار/مارس أن البلد يمر بوقت من المأساة والأمل في نفس الوقت. ويوجد الثنائي نفسه من الاحتمالات في بلدان كثيرة في أفريقيا وهي موضع اهتمام دولي كبير كما يتضح من مناقشة اليوم المفتوحة هذه. ومن هذا المنطلق، فإن من الضروري أن يواصل شركاء أفريقيا، بما في ذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ولجنة بناء السلام والمنظمات الدولية الأخرى على مستوى الاهتمام الحالي بأفريقيا. وستواصل اليابان التعاون بنشاط مع القارة في طريق السير قدما في إطار ركيزتي الملكية الأفريقية والشراكة الدولية.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة لتيسير الحوار حول تعزيز قدرات أفريقيا في مجالي السلم والأمن. ويقينا أن هذا، كما قال المفوض شرقي، دليل على استمرار التزام الصين ودعمها لأفريقيا بدافع من الشراكة بين الصين وأفريقيا، وهو ما نرحب به ترحيبا حارا.

ونشكر أيضا الأمين العام أنطونيو غوتيريس على حضوره معنا هذا الصباح، وعلى إحاطته الإعلامية بشأن الجهود المبذولة لتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وبالمثل، نحن

سعداء للغاية أيضا بحضور المفوض شرقي معنا، ونحن ممتنون له على تقاسم منظور الاتحاد الأفريقي إزاء الموضوع قيد المناقشة اليوم. ويجب أن أنوه إلى أن كلتا الإحاطتين الإعلاميتين اللتين استمعنا إليهما من الأمين العام والمفوض شرقي، كانتا غنيتين حقا. ونحن سعداء للغاية أيضا بحضور وزير خارجية السنغال، الذي يدل وجوده على التزام بلده بصون السلم والأمن في قارتنا.

وإن من المناسب أن تُجرى هذه المناقشة بعد انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي التاسع والعشرين في أديس أبابا، والذي تداول، من بين أمور أخرى، بشأن حالة السلم والأمن في أفريقيا. وتبادل مؤتمر القمة الآراء بشأن سبل ووسائل تعزيز دور الاتحاد الأفريقي وقدرته في التصدي لحالات النزاع والأزمات في القارة. وفي ذلك الصدد، فقد أُعطي منع النزاعات أولوية قصوى، في حين أولى مؤتمر القمة أهمية كبيرة لتنفيذ خريطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق باتخاذ خطوات عملية لإخراس صوت المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ على النحو الذي أعاد تأكيده المفوض شرقي في بيانه اليوم.

وبطبيعة الحال، فإن هناك تحديات هائلة تقوض آفاق تحقيق هذا الهدف النبيل. وهناك ضرورة لزيادة حشد الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، فضلا عن آلياته الإقليمية لعكس اتجاه مد النزاعات المدمرة في مناطق مختلفة من القارة. ولذلك السبب ركز مؤتمر القمة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وإجراء إصلاحات فعالة للقطاع الأمني وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلدان الخارجة من النزاع بغية تجنب النكسات.

وهناك أيضا إدراك لأنه ما لم يجر الاتحاد الأفريقي الإصلاحات المؤسسية اللازمة لضمان الاعتماد الذاتي في تمويل الاستراتيجيات، بما في ذلك في مجال السلم والأمن، فإنه لن يتمكن من الإسهام الفعال في تحقيق السلام والرخاء المستدامين. وفي هذا السياق، أجرى مؤتمر القمة التاسع والعشرون مداولات مستفيضة بشأن تسريع الإصلاحات المؤسسية ومضاعفة الجهود في تمويل الاتحاد، وخاصة صندوق السلام، الذي يعتبر عاملا رئيسيا لنجاح جهود السلام في القارة.

وعليه، اتخذ المؤتمر قرارات هامة، بما في ذلك اعتماد هياكل الحوكمة ومعايير الأهلية لصندوق السلام، فضلا عن نطاق العمليات التي يمكن تقديمها على أساس كل حالة على حدة لكي يأذن بها المجلس ثم تمويلها لاحقا بواسطة الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. وهذه إحدى النتائج الملموسة لمؤتمر القمة التي تدل على التزام أفريقيا بضمان زيادة الملكية والمسؤولية في التصدي لتحديات السلام والأمن التي تواجه القارة.

ولا شك أن هذه ميزة كبيرة للمجلس الذي تقع عليه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وفي وقت يواجه فيه العالم يواجه تحديات جديدة وناشئة للسلم والأمن الدوليين، فليس باستطاعة الأمم المتحدة أن تتصدى لوحدها بطريقة فعالة للكثير من النزاعات والأزمات القائمة. ولا ريب أن تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، وفقا لروح الفصل الثامن من الميثاق، هو النهج المعقول والمنطقي اللازم للاستجابة بفعالية للديناميات الأمنية العالمية المتغيرة باستمرار وبما يساعد على تحسين الأمن الجماعي.

وبالتالي، فإننا نرحب بالإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الذي وقّعته قيادة المنظمتين في ١٩ أيار/مايو. ونرى أنه سيسهم في التصدي للتحديات المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا في نطاق دورة النزاع بكاملها.

و قد أعرب المجلس في عدد من المناسبات عن عزمه على اتخاذ خطوات فعالة لزيادة تعزيز الصلة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي. وليس اتخاذ القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) في العام الماضي – ونحيي مبادرة السنغال في

ذلك – سوى دليل ملموس على التزام المجلس بتعزيز التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي هذا السياق بالذات أقر المجلس بضرورة زيادة الدعم اللازم لتعزيز عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام، فضلا عن تعزيز تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام التي أذن بها مجلس الأمن بطريقة تتسم بالمرونة والاستدامة وإمكانية التنبؤ بها.

وكما ناقشنا في الشهر الماضي، فإن هناك اقتراحا محددا مقدما بالاشتراك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خيارات الإذن ودعم عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي على أساس كل حالة على حدة. ومن الأهمية بمكان إحراز تقدم في المناقشات بشأن هذه المسألة لدعم أفريقيا في بناء قدرتها على التصدي لتحديات السلم والأمن.

وقد أبدى المجلس شعورا طيبا وبوادر مشجعة بالإعراب عن دعمه الكامل لتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد حان الوقت لأن يتبع القول بالإجراءات الملموسة عن طريق اتخاذ خطوات عملية نحو تمويل عمليات السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي التي أذن بها المجلس. وكما قال ممثل إيطاليا، فإنه يجب أن يكون هذا وقت التنفيذ.

وأخيرا، نعرب مرة أخرى عن تقديرنا للصين لإتاحتها هذا المنبر للمناقشة بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية بالنسبة لأفريقيا والاستفادة من الاجتماع الهام الذي عقدناه في الشهر الماضي. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من مواصلة الزخم الهام المتوقع خلال الأشهر القليلة القادمة بتولي مصر وإثيوبيا رئاسة المجلس في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر على التوالي.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على تنظيم مناقشة اليوم الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ومفوض الاتحاد الأفريقي على مساهماتهما القيمة للغاية في هذه المسألة الهامة.

تؤيد السويد البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي والبيان الذي سيدلي به في وقت لاحق اليوم ممثل الدانمرك نيابة عن بلدان الشمال الأوروبي.

إننا نعيش في عالم معظم التحديات التي نواجهها فيه تحديات مشتركة ومترابطة بصورة متزايدة. فمسائل الجريمة عبر الوطنية والتدفقات المالية غير المشروعة والآثار السلبية لتغير المناخ والتهديد الإرهابي – على سبيل المثال لا حصر – لا تبالي البتّة بالحدود الوطنية. وهو واقع تواجهه القارة الأفريقية أكثر من أي مكان آخر. إن التهديدات الأمنية التي تواجه البلدان الأفريقية هي نفس التهديدات التي تواجهنا جميعا. فهي مظاهر إقليمية لظواهر عالمية. وبالتالي، عندما تتصدى البلدان الأفريقية لتلك التحديات، فهي تفعل ذلكٍ بالنيابة عنا جميعا.

ولذلك، فإن دعم وزيادة تعزيز القدرات الأفريقية على التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن بات أساسيا لمساعينا العالمية المشتركة. وفي أفريقيا، يضطلع الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، بالفعل بدور محوري للتمكن من تحقيق الوحدة واتخاذ إجراء على الصعيد الإقليمي. والقرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) المعتمد مؤخرا والذي يرحب بالقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، مثال هام على الكيفية التي يمضي بها مجلس الأمن قدما صوب دعم تعزيز التعاون والملكية الإقليميين من أجل التصدي لهذه التهديدات الأمنية المشتركة.

وكما نعلم جميعا، الوقاية هي أفضل علاج. فالاستجابة للأزمة التي واجهت غامبيا في وقت سابق من هذا العام توضح مدى مساهمة الدبلوماسية النشطة على الصعيد دون الإقليمي في إنهاء الأزمة، من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي يعززها الاتحاد الأفريقي على الصعيد الإقليمي بدعم قوي من مجلس أمن موحّد. وثمة دروس هامة يمكن استخلاصها من تجربة غامبيا، خاصة فيما يتعلق بأهمية الوحدة الإقليمية

ومواءمة الاجراءات المتخذة التي يمكنها أن تساعد في توجيه اتخاذ التدابير في الحالات المماثلة في أفريقيا وخارجها.

وغدا، سنناقش الأزمة في جنوب السودان. ولا بد من التنسيق الوثيق بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتحقيق وقف إطلاق النار واستئناف عملية سياسية شاملة للجميع.

كما أن تعزيز القدرات الإقليمية سيتيح للجهات الفاعلة الإقليمية الاضطلاع بعمليات في بيئات يكون بمقدورها أن تفعل ذلك على أكمل وجه ونرحب بالزخم الحالي فيما يخص خطة شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويجب علينا الآننتخذ إجراء لنغتنم هذه الفرصة التي ستعود بالنفع على الجميع. وقد تمّ تنصيب القيادة. فمنذ بداية ولايته، شدد الأمين العام بحق على أهمية الشراكة ذات المنفعة المتبادلة بين الأمم المتحدة وأفريقيا بوصفها عنصرا محوريا لخطة الحفاظ على السلام. وللأمين العام شريك في قيادة الاتحاد الأفريقي، يمثله هنا اليوم مفوض السلام والأمن.

كما تمّ إعداد إطار للتضافر والتعاون. ويؤكد الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الذي وُقّع عليه مؤخرا، التزامنا المشترك. وإننا نرحب بالجهود المشتركة والمشجعة للأمين العام ورئيس المفوضية الرامية إلى تعزيز الشراكة، لا سيما من خلال التقارير الأخيرة وتنفيذ القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦). الآن وقد تمّ تنصيب القيادة وإعداد الإطار اللازم للعمل، فإننا في حاجة إلى مزيد من الدعم المالي وإلى دعم سياسي أنسب بغية تحقيق كامل إمكانات الشراكة.

ونحن ندرك الحاجة إلى تمويل مرن ومستدام وقابل للتنبؤ لعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الانتفاع بالمساهمات المقررة للأمم المتحدة، كما نتطلع إلى مواصلة النقاش بشأن الطرائق. والسويد على استعداد للاضطلاع بدورها، وتتطلع إلى مشاركة أكبر في هذه المسألة، استنادا إلى المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2017/454) وعلاوة على ذلك، بوصفنا عضوا في الاتحاد الأوروبي، نحن فخورون بالدعم الطويل الأمد والكبير الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ومنظومة السلام والأمن الأفريقية، ولا سيما من خلال مرفق السلام في أفريقيا.

وفي الصومال، فإننا نرى العمل الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، كل على حدة، وكذلك من خلال التعاون الفعلي فيما بينها. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أيضا أن أؤكد على ضرورة الاستمرار في تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار والسلام في الصومال. وندرك أن الكفاح ضد حركة الشباب في الصومال هو جزء من الحق العالمي في مكافحة الإرهاب. واستنادا إلى التجربة الإيجابية في الصومال، فإننا نرحب بمزيد من الفرص لإعداد منصة تعاونية ثلاثية الأطراف فيما بين المنظمات الثلاث. وإن المضي قدما بهذه الخطة سيتطلب استثمارا سياسيا كبيرا ومستداما، يشمل أطرافاً من بينها مجلس الأمن.

ويجب أن تتجاوز جهودنا لتعزيز القدرات الأفريقية تعزيزَ الاستجابات العسكرية فحسب. بل ثمة حاجة لاتباع نُهُج شاملة لبناء السلام عبر دورة النزاع. وتشمل هذه النهج اتخاذ التدابير الهيكلية لمنع نشوب النزاعات، فضلا عن بناء مؤسسات قوية وشاملة للجميع. كما تتطلب زيادة الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والتخلف، بما في ذلك ضمان احترام حقوق الإنسان، وكذلك في إطار عمليات السلام، وإشراك المرأة في عمليات الوساطة والسلام. وإن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الحفاظ على السلام، يمكن أن توفر، مجتمعة، إطارا لهذا العمل.

إن الاستشارة السنوية المقبلة مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تليها الجلسة العامة للجمعية العامة،

المقررتين في أيلول/سبتمبر؛ ومؤتمر القمة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الذي سيعقد في أبيدجان في تشرين الثاني/نوفمبر؛ وكذلك سلسلة المناقشات المقررة في المجلس، تمثل جميعها فرصا للمضي قدما بهذه الخطة. دعونا نغتنم بشكل تام هذه الفرص.

السيد فرناندیث ریفولو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): ترحب بوليفيا بالأمين العام ومفوض السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، السيد شرقي، وتشكرهما على إحاطاتهما الإعلامية. كما نشكر الصين على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

تعتقد بوليفيا أن تطوير القدرات الأفريقية في مجالي السلام والأمن ينبغي أن يصاغ في إطار مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية، ووفقا للأولويات الوطنية لكل دولة على حدة. وتزخر بلدان أفريقيا بتاريخ فريد حيث تتعايش العديد من الثقافات وحيث يمثل التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية إرثاً للأفارقة وللبشرية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في عام ١٩٦٠، خطت أفريقيا خطوة جبارة في معالجة مشكلاتها بإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، التي وضعت الخطوط التأسيسية لديناميات التكامل للقارة ومهدت لبناء مبادرات تسوية النزاعات الأفريقية. وبمرور الوقت، حلّ الاتحاد الأفريقي محلّ منظمة الوحدة الأفريقية وبزغت مجموعة من المنظمات مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبرلمان البلدان الأفريقية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ولجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي ومجلس السلام والأمن، وغيرها من المنظمات. فعززت كل خطوة من هذه الخطوات الطابع المؤسسي للمنظمات الأفريقية، مما عمّق ديناميات التكامل في القارة. وقد أفضت عملية بناء المؤسسات إلى العديد من الأمثلة الناجحة لما نسميه الآن ”حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية“

وبذات الطريقة، تبين لنا أيضا بمرور الوقت أن المؤسسات والمنظمات الأفريقية يمكن أن تستفيد إلى حد كبير من خبرات وممارسات المؤسسات والمنظمات الدولية الأخرى، مثل الأمم المتحدة، شريطة أن يسود الاحترام والشراكة تلك العلاقة دون فرض أي صيغ أو أساليب دخيلة. وعلى سبيل المثال، في إطار النهج الجماعي والتنسيق والعمل المشترك مع الأمم المتحدة، علينا أن نبرز دور العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، التي أتاحت للاتحاد الأفريقي الاضطلاع بعمل هام في مجال حماية المدنيين، الذي يعد أحد أهم مهام حفظ السلام في العالم. وبالمثل، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مثال على المشاركة النشطة للاتحاد الأفريقي في المنطقة من خلال المبادرة الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد عن طريق الحوار والمصالحة.

وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة المنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد أثبتت أهميتها في مجال التعاون. وبالمثل، فإن الدور الذي تضطلع به المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مالي يعزز أعمال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في مجالات أمن الحدود، ومكافحة الجريمة المنظمة وحماية المدنيين في القطاع.

من الأهمية بمكان أن نواصل دعم تلك المبادرة الإقليمية.

إن بوليفيا تكرر تأكيد ضرورة توطيد الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في المجالات السياسية والتشغيلية والتكتيكية والمالية. وفي هذا الصدد، عبر الاتحاد الأفريقي عن أمله في تلقي الدعم من جانب الأمم المتحدة لتطوير قدراته، وهو شعور جرى التعبير عنه في الوثيقة المعنونة ”تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي“ (A/61/630، المرفق)، الذي تم الاتفاق عليه، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، مع كون السلام والأمن أحدي أبعاد هذا الإطار التعاوني.

وبعد مرور عشر سنوات، في سياق أفريقي مختلف نوعيا عن سياق عام ٢٠٠٦، رغم التقدم الملحوظ، الذي لا يزال

معقدا، لدينا الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي تم التوصل إليه في ١٩ نيسان/أبريل. ويحدد الإطار مختلف الأنشطة التي يمكن أن تعزز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ومن بين هذه الأفكار الحاجة إلى تطوير فهم مشترك للعوامل التي تولد الصراع، ولتبادل المعلومات بشأن الإنذار المبكر بنشوب الصراعات المحتملة، من أجل الاشتراك في وضع السبل لمنع نشوب النزاعات، وتنسيق العمل المشترك والدعم المتبادل أثناء مختلف مراحل التصدي للصراع، الذي يتراوح بين الوساطة وإدارة الصراع وحفظ السلام وبنائه.

ونحن نتطلع بشغف إلى زيارة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، مما سيمكّن من تعزيز الإطار التعاوني بين هذه المؤسسات واتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة التي من شأنها تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن.

وتؤمن بوليفيا إيمانا راسخا بأن تعددية الأطراف والدبلوماسية الوقائية والوساطة والمساعي الحميدة والحوار أدوات رئيسية في تعزيز السلام والاستقرار، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. وأخيرا، يجب أن نلاحظ أن الوقت قد حان لتسوية الديون التاريخية لأفريقيا بصورة دائمة. وينبغي أن تبقي البلدان والكيانات الشريكة على التزاماتها تجاه أفريقيا في هذا الصدد، حتى نتمكن من الاستمرار على طريق الاستقرار والسلام والأمن والتنمية لشعب قارتنا الشقيقة.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المناسبة للغاية من حيث التوقيت. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي، على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى التزامهما الشخصي بتعزيز العلاقات القوية بين المنظمتين، الأمر الذي يمثل أولوية قصوى بالنسبة لفرنسا. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بوزير الخارجية في السنغال، السيد مانكيور نديايي.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط تحديدا. أولا، إن فرنسا ترحب ترحيبا حارا بالالتزام الثابت للبلدان والمنظمات الأفريقية بالسلم والأمن في القارة. ويتجلى ذلك الالتزام في مشاركة الدول الأفريقية في عمليات حفظ السلام، التي كانت من بين أكبر المساهمين بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وفي الواقع، إتخذت بعض الدول الأفريقية قرارا بزيادة مشاركتها، وفرنسا ترحب بهذه المبادرة.

وبطبيعة الحال، ينعكس أيضا الالتزام بالسلم والأمن في القارة الأفريقية، في العمليات التي تتم تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. وهذا هو بالتأكيد حال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام اليوم، ولكننا شهدنا أيضا، في السنوات الماضية، بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، على وجه الخصوص. وفي خليج غينيا، تضافرت جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لمكافحة تصاعد القرصنة البحرية. وبالنسبة للقارة ككل، يشكل تفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية تطورا إيجابيا يتيح فرصا كبيرة.

واليوم، تظهر بلدان مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل، استعدادها للمشاركة الكاملة في مكافحة الجماعات الإرهابية التي تزعزع استقرار المنطقة. وهذا الالتزام القوي أمر جدير بالترحيب والتشجيع، هو هدف القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، الذي اعتمده المجلس في ٢١ حزيران/يونيه.

ثانيا، في ظل خلفية التقدم هذه، تؤيد فرنسا تماما التزام القارة الأفريقية بتحقيق السلام والأمن. ويعكس البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، التزام أفريقيا، الذي تؤيده فرنسا تأييدا كاملا.

وعلى الصعيد الثنائي، تعد فرنسا أحد الشركاء الرئيسيين للبلدان الأفريقية فيما يخص قضايا السلام والأمن. وأسهمت

في هذا الصدد، بتدريب أكثر من ٠٠٠ ٢٥ جندي وضابط أفريقي سنويا، ينتمون إلى ١١ بلدا أفريقيا. وتغطي تلك الدورات أكثر من ٥٧ موضوعا مختلفا، بما في ذلك حفظ السلام، وإدارة التدريب واللوجستيات، وإزالة الألغام، والأمن البحري. وهي دورات ذات أولوية، متاحة من خلال شبكة المدارس الوطنية ١٤ مع تركيز إقليمي، ولكن أيضا في المعاهد العسكرية في فرنسا.

وتتعاون فرنسا أيضا، على المستوى التنفيذي لتطبيق اتفاقات الشراكة. وفرنسا تؤيد بالتالي شركاءنا الأفارقة في عمليات السلام وتسهم في هذه العمليات بتوفير التدريب، وأيضا عن طريق تزويد الوحدات الأفريقية بالعتاد، ودعم نشرها العملياتي. وفي منطقة الساحل، تقاتل القوات الفرنسية التابعة لعملية برخان إلى جانب قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة. وفي خليج غينيا، في إطار عملية كريمب، تؤيد فرنسا الجهود الأمنية البحرية التي تبذلها بلدان المنطقة.

والمتوخى من هذه الجهود بالطبع، تنفيذها بالتضافر مع جهود المنظمات الدولية، ولا سيما الاتحاد الأوروبي. إن الاتحاد الأوروبي ملتزم في مالي، والنيجر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال، بتعزيز القدرات الأفريقية للسلم والأمن في الاتحاد الأوروبي من خلال بعثة التدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي. والاتحاد الأوروبي هو أيضا مساهم رئيسي في تمويل العمليات الأفريقية، مثل بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام، وقوة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ويشمل ذلك الدعم أيضا تشجيع اتباع نهج متكامل لتحقيق الاستقرار وتعزيز السلام المستدام. وفي هذا الصدد، أطلقت فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي في ١٣ تموز/يوليه تحالف الساحل، الذي يعزز اتباع نهج متكامل للمنطقة، يركز في البداية على الأمن والاستقرار ثم على التنمية في الأجلين المتوسط والطويل. واستنادا إلى تلك التجربة، تدعو فرنسا المجتمع الدولي إلى مواصلة وتعزيز دعمه للقارة.

ثالثا، تعد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، التي تعتقد فرنسا اعتقادا راسخا بأنه يجب تعزيزها، الآن أكثر من أي وقت مضى، سبيلا لضمان بناء القدرات الأفريقية في مجال السلام والأمن. وخلال الأشهر القليلة الماضية، يتزايد الزخم في السعي إلى تعزيز التعاون القائم بين المنظمتين. وفي هذا الصدد، أرحب بالالتزام الشخصي للأمين العام بتلك العملية، ولا سيما من خلال إطار الشراكة الذي وقعه مع الاتحاد الأفريقي خلال شهر نيسان/أبريل.

وهذا زخم ضروري في سياق يمكن أن يكون فيه لعمليات السلام الأفريقية مزايا نسبية حقيقية مقارنة بتلك التي تقوم بها الأمم المتحدة عندما تسهم في تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة والبناء على أحكامه.

إن تقريري الأمين العام (S/2017/454) ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عملا بالقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) قد وفرا معلومات مفيدة بشأن التقدم المحرز والأهداف التي ما زال يتعين تحقيقها. واقتراحاتهما بشأن الآليات لنشر وتمويل عمليات حفظ السلام الأفريقية تستحق الدراسة الدقيقة والبناءة والجماعية من منظور الالتزامات المتبادلة الحالية. وفي هذا السياق، نرحب بالتزامات الاتحاد الأفريقي، سواء فيما يتعلق بتغطية ٢٥ في المائة من تكلفة عملياته والجوانب ذات الصلة، مثل التخطيط لها وتنفيذها، وفيما يتعلق بالتدريب والإشراف، بما في ذلك عن طريق آليات المساءلة واحترام حقوق الإنسان من جانب القوات المعنية. وتعزيز إجراء حوار نشط سيمكننا من تحقيق تحسينات هيكلية في جهودنا المشتركة في الاستجابة. والمشاورات التي ستجري في أيلول/سبتمبر المقبل في أديس أبابا بين مجلس

الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ستكون مرحلة هامة في هذا الصدد.

وتطوير قدرات السلام الأفريقية يشكل عاملا حاسما بالنسبة للسلم والاستقرار في القارة، وبالتالي مجالا ذا أولوية بالنسبة لنا. وستواصل فرنسا الاضطلاع بدورها الكامل في الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن في أفريقيا بروح من الشراكة الفعالة.

السيد مصطفى (مصر): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر إلى الرئاسة الصينية للمجلس لشهر تموز/يوليو، على اختيار محور ”السلم والأمن في أفريقيا: تعزيز القدرات الأفريقية في مجالات السلم والأمن“ ليكون موضوعا لجلسة النقاش الرئيسي خلال الرئاسة، وهو ما يدلل على التزام الصين بدعم جهود إحلال السلم والأمن بالقارة الأفريقية، كما أتوجه بالشكر إلى كل من الأمين العام، والسيد مفوض السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي على إحاطتهما الوافية حول تطورات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالات السلم والأمن المختلفة.

شهدت الشهور القليلة الماضية تطورات ملموسة على صعيد جهود تعزيز السلم والأمن في قارتنا، حيث اعتمدت القمة الأفريقية التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، خارطة الطريق الخاصة بتفعيل إعلان إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال خطوات محددة يمكن قياس التقدم المحرز في تنفيذها، وفى إطار تقسيم للعمل بين الاتحاد الأفريقي والتجمعات الإقليمية. كما تم التوقيع في نيسان/أبريل ٢٠١٧ على الإطار المشترك لتعزيز المشاركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن، وهو الإطار الذي تطرق له كل من الأمين العام، والسيد مفوض السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي خلال إحاطتهما، وتلا ذلك صدور تقرير الأمين العام (S/2017/454) حول البدائل الخاصة بمساندة عمليات دعم السلام الأفريقية، وفقا لما تضمنه قرار مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، حيث أصبحت المشاركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إحدى ركائز عمل المنظمتين للتعامل مع التحديات التي تواجهها قارتنا الأفريقية، وذلك في إطار الفصل الثامن من الميثاق ومن خلال البناء على الميزات النسبية التي يتمتع بها كل طرف، فقد شهدت السنوات الماضية تجارب ناجحة على صعيد عمليات دعم السلام، مثل البعثة الهجين في دارفور، والدعم المقدم لبعثة الأمم المتحدة في الصومال، كما ساهمت الأمم المتحدة من خلال مكتبها لدى الاتحاد الأفريقي، في تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للمفوضية.

إن هذا الحراك يشير إلى إدراك متنامٍ على صعيد الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بأهمية تبني طرق عمل جديدة وخلاقة للتعامل مع تحديات السلم والأمن التي تواجهها القارة، بما في ذلك إعادة هيكلة التعاون بين المنظمتين، وذلك على ضوء تطور هذه التحديات إلى أنماط غير تقليدية عابرة للحدود وفى مقدمتها الإرهاب، والجريمة المنظمة، والقرصنة، والاتجار والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة، وهو ما يعنى إننا بحاجة إلى مزيد من التنسيق والعمل المشترك بين القارة وشركائها، على ضوء أن هذه التهديدات لا تقتصر انعكاساتها على حدود دول القارة.

من ناحية أخرى، فإن النجاح في التعامل مع هذه التحديات يرتبط ضمن عوامل أخرى، بتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية داخل الاتحاد الأفريقي والتجمعات الإقليمية الأفريقية، لتمكينها من تحقيق أهدافنا المشتركة في إحلال السلم والأمن في قارتنا، وذلك في إطار ترجمة مبدأ ”الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية“ إلى واقع على الأرض.

اتصالا بما تقدم، فإن الجهد المبذول لتطبيق مفهوم ”استدامة السلم“ وإدماجه ضمن محاور عمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، يتطلب تعزيز الاهتمام ببعد الوقاية من النزاعات، والإنذار المبكر، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، حيث يمثل هذا البعد مكونا رئيسيا في بنية السلم والأمن الأفريقي من خلال لجنة الحكماء وآلية الإنذار المبكر، ونتطلع في هذا

الصدد، إلى دعم التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز القدرات الأفريقية في هذه المجالات تحديدا، وذلك في إطار المفهوم الشامل لاستدامة السلام.

كما أن التعامل مع جذور النزاعات وأسبابها الحقيقية، يبقى السبيل الأيسر والأقل كلفة من الناحيتين الإنسانية والاقتصادية، وذلك من خلال الترابط الوثيق بين مسارات التنمية الاقتصادية، واحترام حقوق الإنسان وتعزيز الحكم الرشيد، وتسوية النزاعات والوقاية منها، حيث لا غنى عن السعي لتسوية أي من النزاعات التي تواجهها القارة، عن تبنى رؤية متكاملة تستند إلى التعامل مع كافة هذه المحاور.

هذا، ويعتبر محور إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، أحد المحاور الرئيسية لتعزيز السلم والأمن بدول القارة، لتفادى انزلاق الدول الخارجة من النزاعات مجددا، إلى دائرة العنف. وهو ما يتطلب دعم جهود بناء المؤسسات في هذه الدول لتمكينها من تقديم الخدمات الأساسية، وذلك على نحو ما ذكره السيد سفير اليابان والسيد سفير السويد في مداخلتهما، ومساندة جهود المصالحة الوطنية، خاصة من خلال الآليات الوطنية والتقليدية.

وفي هذا الصدد، اعتمد الاتحاد الأفريقي مبادرة التضامن الأفريقية، كما يجري حاليا بحث التفصيلات النهائية لإنشاء مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية، الذي ستستضيفه القاهرة. ونتطلع إلى دور نشط من جانب الأمم المتحدة لدعم تنفيذ هذه المبادرة ومساندة جهود إنشاء هذا المركز.

اضطلع الاتحاد الأفريقي والتجمعات الإقليمية، خلال السنوات الماضية، بدور نشط وفعال على صعيد عمليات دعم السلام بالقارة، خاصة فيما يتعلق بالقيام بعمليات لإنفاذ السلم ومكافحة الإرهاب، والعمل في بيئات خطرة لا تتسق مع المفهوم التقليدي لحفظ السلام، وخاصة عمليات حفظ السلام الأممية. وأود في هذا الصدد، الإشادة بدور الاتحاد والتجمعات الإقليمية التي تسهم بفعالية في التعامل مع تهديدات لا يقتصر أثرها على دول القارة، بل يمتد ليؤثر على دول العالم الأخرى.

وقد أصبح جليا أنه لن يتسنى لجهود إرساء أسس السلم والأمن في أنحاء القارة النجاح من دون مساندة الاتحاد الأفريقي والتجمعات الإقليمية للاضطلاع بهذه المهام، سواء في منطقة بحيرة تشاد أو الساحل أو الصومال أو غيرها.

وفيما يتصل بذلك، اتخذت مؤتمرات القمة الأفريقية المتتالية، خلال السنوات القليلة الماضية، قرارات طموحة لتعزيز الاعتماد على الذات في تمويل أنشطة السلم والأمن الأفريقية وتفعيل صندوق السلام باعتباره مكونا من مكونات بنية السلم والأمن الأفريقية. وأود التأكيد، في هذا الصدد، على أهمية قيام مجلس الأمن بالبناء على قراره ٢٣٢٠(٢٠١٦) وتدارس كافة البدائل التي تضمنها تقرير الأمين العام (S/2017/454) حول مساندة عمليات دعم السلام الأفريقية وإقرار مبدأ النفاذ للمساهمات المقدرة وفقا لمعايير محددة، وذلك سعيا لتوفير تمويل مستدام مرن يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام الأفريقية.

ختاما، أود التأكيد على الدور المهم للمرأة والشباب في جهود إحلال السلم والأمن بدول القارة وأهمية تعزيز مشاركة هاتين الفئتين بشكل فعال ضمن الأوجه المختلفة لجهود إحلال السلم والأمن بالقارة.

كما أتقدم بالشكر مجددا إلى الرئاسة الصينية للمجلس على إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لتبادل وجهات النظر حول هذا الموضوع المهم.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية. كما أشكر الصين على تنظيم هذه المناقشة الهامة جدا.

لقد حدث تحول محمود، على مدى العقود القليلة الماضية، في علاقة المجتمع الدولي بأفريقيا. وتعتبر الولايات المتحدة نفسها

شريكا لأفريقيا وتتطلع إلى الاستفادة من تلك العلاقة وتعزيزها. ففي علاقة الندين، تقع مسؤولية الإسهام في إيجاد الحلول على عاتق الطرفين كليهما.

إننا نشيد بما أظهره الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء الأفريقية من قيادة متزايدة في الإسهام في علميات السلام ومكافحة الجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة. ونحن اليوم نعيد التأكيد على دور الاتحاد الأفريقي كشريك لا غنى عنه للولايات المتحدة والأمم المتحدة على حد سواء في تعزيز السلام والأمن في أفريقيا. غير أن التقدم الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت جهود الأمم المتحدة وغيرها مصحوبة بالمساءلة من جانب الحكومات المتورطة في النزاعات. وتطور المجاعات في أفريقيا مثال مأساوي على ذلك. فأكثر من ١٤ مليون شخص معرضون لخطر المجاعة اليوم في شمال شرق نيجيريا والصومال وجنوب السودان. وهذه أزمة ينبغي أن تكون على رأس كل نشرة أخبار وينبغي أن تكون على الصفحة الأولى من كل صحيفة. وستواصل الولايات المتحدة القيادة في جمع الموارد للتغلب على تلك الأزمة. وقد أعلنا في ٨ تموز/يوليه عن التبرع ب ٤٤٦ مليون دولار إضافية كمساعدة إنسانية للناس الذين يعانون في جنوب السودان ونيجيريا والصومال، ليصل المجموع عن السنة المالية ٢٠١٧ إلى ١,٤ بليون دولار.

ونشكر جميع المانحين والمجتمعات التي تستضيف المشردين على سخائهم الهائل؛ غير أن قدرتنا على توفير إغاثة حقيقية تعوقها حقيقة لا فكاك منها: فالنزاع المسلح هو السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي في جنوب السودان ونيجيريا والصومال. والمجاعة في أفريقيا مسألة سلام وأمن. والناس يموتون من الجوع، لا بسبب قدر الله، وإنما بسبب أفعال الإنسان. إن من يتحمل المسؤولية المباشرة هي أطراف تلك النزاعات. إنها مسؤولة عن عدم الوصول إلى السكان المحتاجين إلى الغذاء والماء والخدمات الصحية. وهي مسؤول ة كذلك عن الملايين من اللاجئين والمشردين داخليا الذين يعانون في أفريقيا اليوم.

فأكثر من نصف السكان في الصومال بحاجة إلى المساعدة الإنسانية؛ غير أن استمرار العنف، بما في ذلك الهجمات المتعمدة على العاملين في مجال تقديم المعونة، يمنع الناس من الحصول على المساعدة التي يحتاجون إليها.

وتقطع الهجمات الإرهابية لحركة الشباب، فضلا عن العقبات اللوجستية والإدارية، سبل الوصول إلى المناطق الريفية الأشد تضررا. إننا نحث حكومة الصومال الاتحادية والقيادات الانتقالية للولايات الأعضاء في اتحاد البلد على تسهيل إيصال السلع الإنسانية. كما ندعو بقوة إلى إنهاء استخدام نقاط التفتيش غير القانونية من جانب الكيانات التابعة للحكومة.

لقد أدت الأزمة التي تسبب فيها الإنسان في جنوب السودان إلى أكبر عدد من اللاجئين في أفريقيا منذ الإبادة الجماعية في رواندا. ويمكن لهذه الأزمة أن تكون أسوأ لولا وجود دول مجاورة مثل أوغندا، التي تستقبل مئات السودانيين الجنوبيين كل يوم. غير أنه يجري اختبار صبر وسخاء العاملين في المجال الإنساني اختبارا قاسيا. فجهودهم لتقليل المعاناة في جنوب السودان تعيقها الحكومة والأطراف الأخرى على نحو نشط. إن هذه المجاعات دلالة على فشل جماعي، ويجب أن تبدأ أي استجابة فعالة بدول أفريقيا نفسها. فيجب أن تكثف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي استجابتها لهذه الأزمة. لقد عبر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد فكي، عما شعر به الكثيرون من بيننا عندما قال: ”لا يمكنني أن أخفي إحباطي العميق إزاء صمت وجمود الأفارقة في مواجهة المأساة الرهيبة للمجاعة في هذه المناطق.“

ويجب علينا أن نواصل البحث عن سبل لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على تعزيز السلام والأمن. ويجب على الاتحاد الأفريقي العمل مع المنظمات الإقليمية وفرادى الدول لمواجهة تحديات السلام والأمن بصوت واحد.

كما يجب على البلدان الأفريقية العمل بصورة بناءة مع الأمم المتحدة لمعالجة السبب الكامن وراء النزاع الذي يحرك

خطر المجاعة في أفريقيا. وقد تحدثت عدة مرات عن العلاقة بين انتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات. ويحسب للاتحاد الأفريقي أنه أنشأ محكمة مختلطة لجنوب السودان للتحقيق مع الأفراد الذين انتهكوا قوانين حقوق الإنسان أثناء النزاع ومقاضاتهم. إن إنشاء تلك المحكمة والرسالة التي ستبعث بها أمران مهمان وضروريان، إذا أريد تحقيق سلام دائم في جنوب السودان.

بيد أن الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان يجب أن يسبق النزاع ويأخذ الأسبقية على المناورات السياسية من أجل تأمين السلام والأمن. وعندما ترشح الدول الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية بلدا مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية لعضوية مجلس حقوق الإنسان، فإنها تقوم بأكثر من مجرد إضعاف تلك الهيئة، إنها تضيف إلى النزاع الذي يسبب الكثير من المعاناة في تلك القارة. إن هذا وقت محوري لمجلس حقوق الإنسان. فيمكن له أن يكون أحد الأصول للرجال والنساء والأطفال الذين يعانون في أفريقيا اليوم، ولكن لا يمكنه الاضطلاع بذلك الدور إلا إذا كانت عضويته تتألف من دول ملتزمة بتعزيز واحترام حقوق الإنسان العالمية. وذلك بدوره يتوقف على تقديم الدول الأفريقية لمرشحين ذوي مصداقية بسجل قوي في مجال حقوق الإنسان. وترشيح جمهورية الكونغو الديمقراطية فشل لا يغتفر لتلك العملية.

وآمل أن نتمكن جميعا من استجماع الإرادة السياسية والشجاعة لتغيير مسار الأزمة السياسية والإنسانية الجارية في أفريقيا. فلا ينبغي للمجاعة أن تحدث في عام ٢٠١٧. ومهمتنا هي محاسبة المسؤولين عنها. وستواصل الولايات المتحدة القيام بدورها.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

السيد ليو جيايي (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

تعرب الصين عن شكرها للأمين العام غوتيريس والسيد شرقي، مفوض السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونقدر جهودهما الهامة لتعزيز بناء القدرات في مجال السلام والأمن في أفريقيا. إن السلام والأمن في العالم يشكلان كلا لا يتجزأ. إذ أن تعزيز القدرات الأفريقية في مجالات السلام والأمن يصب في مصلحة المجتمع الدولي بأسره ويمثل مسؤولية هامة لمجلس الأمن.

في السنوات الأخيرة، عملت البلدان الأفريقية في انسجام لمعالجة المشاكل الأفريقية بطرق أفريقية، وبذلك ساهمت مساهمة كبيرة في صون السلام والأمن في القارة. قررت القمة التاسعة والعشرون للاتحاد الأفريقي التي اختتمت للتو، الحفاظ على التزام الاتحاد بمعالجة قضايا ”النقاط الساخنة“ في أفريقيا لمواصلة تعزيز القدرات الأفريقية في مجال السلام والأمن، وتعزيز آلية الأمن الجماعي في أفريقيا، وتحسين إطار الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. كذلك أكدت مجددا القمة هدف إخماد نيران الحروب بحلول العام ٢٠٢٠.

هذا القرار الهام يظهر للمجتمع الدولي عزم أفريقيا على السعي إلى إحلال السلام والأمن، ويمثل إسهاما هاما في السلم والأمن الدوليين، وتعرب الصين عن تقديرها الكبير لذلك. لا تزال أفريقيا تواجه تحديات متعددة في مجالات السلام والأمن. ولا تزال الصراعات وعدم الاستقرار السياسي تستبد ببعض بلدان المنطقة. فالجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم القاعدة، تتسلل إلى قلب القارة وتشارك في الأنشطة الإرهابية المتفشية وذلك بالتواطؤ مع غيرها من المنظمات الإرهابية مثل بوكو حرام وحركة الشباب. وتعاني بعض البلدان الأفريقية من تباطؤ في النمو الاقتصادي وتعاني من مشاكل البطالة والفقر واللاجئين.

في وجه تلك الصعوبات، فإن أفريقيا ليست مجهزة بمهام منع نشوب النزاعات وحلها وصون السلام والأمن، وعمليات

الاتحاد الأفريقي للسلام مقيدة بالقصور في الموارد المالية والمعدات والتكنولوجيا ونظم الإدارة. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد بقوة أفريقيا على التغلب على تلك الصعوبات ودعم القارة في بناء القدرات في مجالي السلام والأمن.

أولا، نحن بحاجة إلى استمرار تحسين التنسيق والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

في السنوات الأخيرة، أجرت الأمم المتحدة تعاونا مثمرا مع الاتحاد الأفريقي بشأن مسائل دارفور والسودان والصومال ومالي. وفي نيسان/أبريل، وقعت المنظمتان الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. ونأمل أن يوضع الإطار المشترك موضع التنفيذ في وقت مبكر، ونؤيد الأمم المتحدة في تعميقها للتنسيق مع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وتعزيز التعاون مع أفريقيا في منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، وذلك، على أساس الاحترام الكامل للقيادة الأفريقية في جهودها الرامية إلى معالجة المشاكل الأمنية في القارة.

ينبغي لمجلس الأمن زيادة الاتصال والتنسيق مع مجلس السلام والأمن الأفريقي، وبناء آليات للتخطيط المشترك، وصنع القرار، وتقديم إحاطات إعلامية، والقيام بالعمل بصورة مشتركة في مجالات الإنذار المبكر، والاستعراض الاستراتيجي، وتصميم الولاية، ونشر القوات، والاستمرار في تحسين التعاون.

ثانيا، نحن بحاجة إلى الدعم الفعّال لعمليات السلام التي يتولاها الاتحاد الأفريقي، والتي تمثل وسيلة هامة للاستجابة للأزمات في القارة الأفريقية، وتوفر إضافة طيبة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن العمل الذي قام به الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفي بحيرة تشاد ومنطقة الساحل أدى دورا هاما في معالجة الأزمات. بيد أن عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام تواجه صعوبات من حيث توفر الأفراد والأموال والموارد. وقبل وقت ليس ببعيد، قدم الأمين العام (S/2017/454) ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي تقريريهما إلى مجلس الأمن بشأن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام، ودعيا المجلس إلى النظر في نماذج تمويل الأمم المتحدة لعمليات الاتحاد الأفريقي للسلام.

تؤيد الصين الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى النظر بشكل إيجابي في المقترحات المقدمة من أفريقيا وتوفير أموال كافية وثابتة ومستدامة إلى عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام وذلك بمساعدتها على إنشاء آلية مستدامة، ومستقرة ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، بحيث يمكن لها أن تعزز قدراتها في تصميم الولايات، وتمويلها وتنفيذها وإدارتها. وهناك حاجة إلى مساعدة الاتحاد الأفريقي في الإسراع ببناء قوة احتياطية، وقوة للرد السريع، وآلية للإنذار المبكر. ونحن أيضا بحاجة إلى تعميق التعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية وتوسيع نطاق التدريب العسكري.

ثالثا، نحن ملتزمون بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. إن ”البؤر الساخنة“ في أفريقيا تنطوي على توترات وطنية، وعرقية ودينية واجتماعية معقدة. لذلك، من الضروري معالجة الأعراض والأسباب الجذرية لها. إننا إذ نولي اهتماما للمشاكل الحالية للسلم والأمن الدوليين، علينا أن نعمل من أجل القضاء على مصدر هذه المشاكل، لا سيما من خلال دعم أفريقيا في جهودها الرامية إلى تسريع التنمية والحد من الفقر، وبذلك يتم القضاء على تربة خصبة للصراعات والتطرف.

لقد اختارت قمة الاتحاد الأفريقي التاسعة والعشرون الشباب موضوعا لها وركزّت على عمالة الشباب والحد من الفقر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد جهوده لمساعدة أفريقيا على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالاقتران مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛ وأن يبدأ العمل على بناء الهياكل الأساسية في مجالات الرعاية الطبية، والتعليم، والاقتصاد، والتجارة والترابط؛ وأن يركز على معالجة المشاكل التي تواجهها

أفريقيا في مجالات مثل الشباب والنساء، والأطفال، واللاجئين، والعمالة بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأفريقية.

رابعا، نحن بحاجة إلى مواصلة تدعيم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. فما زالت أفريقيا موضع تركيز جدول أعمال مجلس الأمن وعمليات حفظ السلام. ولا بد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا من أن تتمسك بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام، وأن تحترم سيادة البلدان المضيفة، وتراعي جميع العوامل، مثل الاحتياجات العملية للبلدان المضيفة، والبيئة الأمنية وأهداف الولاية، والاضطلاع بولايات لبعثات حفظ السلام ذات توجيه جيد، وتعديل الأولويات وتركيز العمل وفق الحالات المتغيرة. ويتعين على الأمانة العامة اتخاذ تدابير فعّالة لتحسين نظام القيادة في عمليات حفظ السلام في أفريقيا؛ وزيادة كفاءة البعثات؛ واتخاذ التدابير التي تكفل سلامة وأمن العاملين في مجال حفظ السلام؛ وتعزيز القدرة على الإنذار المبكر للتعامل مع التهديدات الأمنية؛ وتوفير الضمانات الكافية للدعم اللوجستي.

ما انفكت الصين تؤيد بقوة الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لمعالجة القضايا الأفريقية بطرق أفريقية. واضطلعت الصين بدور نشط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، بنشرها حاليا ٢ ٦٠٠ فرد من حفظة السلام في أفريقيا. وشاركنا أيضا بهمة في مكافحة القرصنة ومرافقة السفن التجارية قبالة سواحل الصومال. وفي عام ٢٠١٥، قدم منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا ١٠ خطط رئيسية للتعاون بين الصين وأفريقيا تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن السلام والأمن الدوليين.

أما في مجالي السلام والأمن، فستركز الصين على تعزيز قدرات بناء السلام في أفريقيا، بما في ذلك دعم إنشاء قوة احتياطية وقوة للرد السريع في أفريقيا. ويجري حاليا القيام بالعمل ذي الصلة. إن مبادرة الحزام والطريق التي اقترحتها الصين سوف تساعد أفريقيا على تحقيق تنميتها وحل الأسباب الجذرية للصراعات. وسوف تتمسك الصين بفكرة إجراء مشاورات واسعة النطاق، وتقديم المساهمة المشتركة وتقاسم المنافع، والتعاون الوثيق مع البلدان الأفريقية في إطار مبادرة الحزام والطريق، والاستمرار في مساعدة ودعم أفريقيا في تعزيز قدراتها في مجال السلام والأمن، بغية التوصل إلى تسوية مبكرة للقضايا الساخنة في أفريقيا وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في القارة الأفريقية.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق بغية تمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بشكل سريع. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النص كتابة مع الإدلاء بنسخة مختصرة عندما تتكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يتقدم وفد بلدي بالشكر إلى جمهورية الصين الشعبية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، التي تمثل فرصة مثالية لمناقشة الحاجة الهامة والضرورية إلى تعزيز القدرات الأفريقية في مجال السلام والأمن.

كما يشكر وفد بلدي معالي الأمين العام ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن على إسهاماتهما القيمة في مناقشة اليوم.

بالرغم من التقدم المحرز في تعزيز الديمقراطية في أفريقيا وإمكانيات القارة الهائلة، فإن أمنها مهدد بوجود الجماعات المتطرفة العنيفة والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي ذلك الصدد، ما فتئت الأمم المتحدة لسنوات عديدة تقوم بإنشاء المكاتب الإقليمية وبعثات حفظ السلام بغية التصدي لتلك التهديدات. ويسر بيرو أن تشارك في تلك المبادرة بالمساهمة بالمراقبين العسكريين والموظفين الإداريين والضباط والجنود في

خمس عمليات لحفظ السلام في أفريقيا، بما في ذلك بوحدة هندسية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وإضافة إلى ذلك، أقامت المنظمة شراكات استراتيجية مع مختلف المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في القارة، وكلها جزء من ذلك الجهد المشترك، مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولجنة حوض بحيرة تشاد واتحاد نهر مانو. وتشيد بيرو بالقيادة التي أظهرتها البلدان الأفريقية لتولي زمام تلك المبادرات، وهو ما هيأ حلقة مثمرة من التعاون والتآزر الإيجابي على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي وفيما بين الدول المعنية.

ومنذ إنشاء الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٢، اضطلع بدور أساسي في صون السلام والأمن في المنطقة. ومن خلال مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، يعمل الاتحاد على تنفيذ سياسة أفريقية مشتركة للدفاع والأمن وإنشاء منظومة السلم والأمن الأفريقية. وفي ذلك الصدد، ترحب بيرو بالعلاقات القوية المستمرة والتكامل بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ولا سيما التوقيع في نيسان/أبريل على إطار مشترك يهدف إلى تعزيز الشراكة في مجال السلم والأمن.

ويرى بلدي أن التزام المجلس الثابت بالأمن أمر هام، إذ يواصل دعم البلدان الأفريقية في مكافحة الجماعات المتطرفة، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) الذي يأذن بنشر القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لاستعادة السلام والأمن في المنطقة. ويهدف هذا التدبير إلى مكافحة التهديد الإرهابي والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والاتجار بالأشخاص. وترى بيرو أن هذه المخططات يمكن استخدامها أيضا في مناطق أفريقية دون إقليمية أخرى.

وبالرغم من أن المبادرات المذكورة أمثلة على الطريقة التي يمكن بها للجهود المشتركة المساعدة في مكافحة تهديدات السلام والأمن، لا تزال هناك تحديات كثيرة. ويمثل إنشاء وتجديد ولايات بعثات حفظ السلام فرصا لإقامة شراكات مع البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي يجب على جميع المنظمات المعنية تحليلها وتجهيزها بالموارد اللازمة. وكما أننا إذ ندرك أن السلام والتنمية مرتبطان ارتباطا مباشرا، نرى أنه من الضروري للمجتمع الدولي أن يشارك في بناء قدرات الحكومات لتمكينها من التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن في أفريقيا، في إطار ما يسمى بالحفاظ على السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤكد بيرو أن عدة بلدان في المنطقة تقوم بتنفيذ الإصلاحات الدستورية والمؤسسية والسياسية.

وفي الختام، فإن بيرو تقر بأن الدول والمنظمات الأفريقية مطالبة بتحمل مسؤوليات أكبر في المسعى المشترك لتعزيز السلم والأمن في القارة. ولن يكون ذلك ممكنا إلا من خلال التعاون الوثيق بين مجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية بغية الاستفادة من الميزة النسبية لكل كيان، استنادا إلى معرفة التهديدات والظروف الفريدة في الميدان.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم الهامة.

وأود أن أكرر دعم البرازيل لأفريقيا، وهي القارة التي تربطنا بها علاقة تاريخية وثقافية فريدة. وهي أيضا منطقة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لنا. واليوم، تحتفظ البرازيل ب٣٩ منصبا دبلوماسيا في أفريقيا، وهو ما يشكل جزءا هاما من شبكة سفاراتنا على الصعيد العالمي.

وقد شاركت البرازيل في جهود الأمم المتحدة لتعزيز السلام في أفريقيا منذ البداية، وأسهمت في قوة الطوارئ التابعة للأمم

المتحدة في السويس، من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٧ وفي عملية الأمم المتحدة في الكونغو من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤. ومنذ ذلك الحين، شاركت البرازيل بنشاط في العديد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة. وقد أسهمنا بقوات في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا الثالثة. وفي الآونة الأخيرة، الضابط البرازيلي، الجنرال كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، كان قائدا لقوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥. واليوم، تسهم البرازيل بالمراقبين العسكريين وضباط الأركان في سبع بعثات للأمم المتحدة في أفريقيا. ونؤكد مجددا استعدادنا لمواصلة دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، الآن وفي المستقبل.

كما تولي البرازيل، بصفتها رئيس التشكيلة القطرية المخصصة للجنة بناء السلام في غينيا – بيساو، أهمية كبيرة على التنسيق الوثيق مع البلدان والمؤسسات الأفريقية الأخرى في دعم غينيا – بيساو في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والازدهار.

وعلى الصعيد الثنائي، تشارك البرازيل أيضا في تعزيز القدرات الأفريقية فيما يتعلق بالسلام والأمن. ويتعاون الجيش البرازيلي الآن مع كابو فيردي، وموزامبيق، وناميبيا، وسان تومي وبرينسيبي، وجنوب أفريقيا. ونقوم أيضا بإطلاق مشروع تدريب حفظة السلام قبل نشرهم مع إثيوبيا، بينما تخرج ضباط وغيرهم من أفراد القوات المسلحة من المنطقة من الأكاديميات العسكرية البرازيلية. كما يشارك الجيش البرازيلي في مشروع للشراكة الثلاثية لتدريب المهندسين العسكريين الأفارقة لنشرهم في بعثات حفظ السلام.

وفي ناميبيا، ساهمت البعثة البحرية البرازيلية في تدريب أكثر من ٢٠٠ من أعضاء البحرية الناميبية. وفي كابو فيردي، منذ عام ٢٠١٣، وفي سان تومي وبرينسيبي منذ ٢٠١٥، كانت لنا بعثات بحرية لتحديد إمكانيات التعاون مع البلدين والمساعدة في تدريب أفراد القوات البحرية بهما. كما تقوم البرازيل بالتدريبات البحرية مع البلدان الأفريقية بهدف تحسين التعاون فيما بين الدول المشاركة.

وأود أيضا أن أشير إلى منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، التي تتألف من ٢٤ بلدا، بما في ذلك جميع البلدان الواقعة على ساحل غرب أفريقيا، من كابو فيردي والسنغال إلى جنوب أفريقيا والبرازيل والأرجنتين وأوروغواي. وقد اتفق أعضاء المنطقة على توطيد السلام والتعاون في المنطقة من أجل كفالة أن تظل خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لبلدان المنطقة.

وقد أطلقنا مشروعا مبتكرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن خلال ممارسة الفنون القتالية الأفريقية – البرازيلية، الكابويرا، يسرت البرازيل، بالشراكة مع اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجتمع المدني، إعادة إدماج الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة.

لقد رحبنا باتخاذ القرار ٢٣٣٠ (٢٠١٦) ونتطلع إلى تنفيذ الإطار المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. ونؤيد مبادرات الاتحاد الأفريقي التي ترمي إلى معالجة الأزمات وعدم الاستقرار في أفريقيا. ويبيّن دور الاتحاد الأفريقي في دارفور ومالي والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى إمكانية التأثير الإيجابي للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

ولدى مناقشة شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام، لا ينبغي تجنب مسألة ضمان الوسائل الكافية لتنفيذ الولايات المتزايدة التعقيد. ومن ناحية، يجب أن تقترن ولايات حفظ السلام بالموارد الضرورية، ومن ناحية أخرى، وفي الوقت نفسه، يتعيَّن على الجهات الفاعلة الإقليمية ألاَّ تدّخر أيَّ جهد لكي ترقى بقواتها تدريجيا إلى مبادئ الأمم

المتحدة ومعايير الأداء لديها. وفي هذا الصدد، نحيط علما مع الاهتمام بالمقترحات التي قدمها الأمين العام غوتيريش بشأن الإذن بعمليات الاتحاد الأفريقي وتقديم الدعم إليها، وهي مقترحات تستحق مزيدا من المناقشة. وينبغي أن نركز على منع نشوب النزاعات وتسوية السلمية للمشاكل الأفريقية بدلا من التركيز بشكل غير متناسب على حفظ السلام والعمليات العسكرية عندما ينشب نزاع ما. وفيما يتعلق بتوفير الدعم المالي لبعثات الاتحاد الأفريقي التي يأذن بها المجلس، من المهم أن تجري مناقشاتنا بتعمق في الجمعية العامة.

وستواصل البرازيل العمل بشكل وثيق مع البلدان الأفريقية في إطار الهياكل المتعددة الأطراف والإقليمية المتاحة تحت تصرفها من أجل تعزيز السلام والتنمية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): إننا نقدر مبادرة رئاستكم، سيدي الرئيس، بتنظيم هذه المناقشة بشأن السلام والأمن في أفريقيا. ومن المؤكد أن من المشجع أن يعقد أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن منطقة التي لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا في المجلس على الرغم من أن السلام والأمن لا يزالان يشكلان الشاغل الرئيسي للمجلس.

كما نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وملاحظاته المتبصرة التي أدلى بها في بداية جلسة اليوم.

وينص ميثاق الأمم المتحدة على أن مجلس الأمن، في المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، يتصرف بالنيابة عن الجمعية العامة. ولذلك ليس من المفيد فحسب أن يأخذ مجلس الأمن في الاعتبار آراء العضوية العامة بشأن تلك المسائل، بل لا بد له من القيام بذلك. وبالمثل، وبشأن السلام والأمن الإقليميين، فمن المعقول أن يستمع المجلس بانتباه لآراء الدول الأعضاء من المنطقة المعنية. وفي نهاية المطاف، من الذي يمكنه أن يفهم بشكل أفضل التحديات التي تواجهها المنطقة أكثر من بلدان تلك المنطقة نفسها؟ ولذلك يركز الفصل الثامن من الميثاق على العلاقة التعاونية والمتضامنة والمتعاضدة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. وكما أكد الأمين العام هذا الصباح، فإن تلك العلاقة ينبغي أن تشمل منع نشوب النزاعات وتوستيها والوساطة، فضلا عن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

إن الحوار المتنامي بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق استجابة أفضل وأكثر فعالية إزاء مسائل السلام والأمن في أفريقيا، أمر محمود. والقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، وكذلك الحوارات التشاورية المنتظمة بين أعضاء المجلس ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي – وقد عقد آخرها في أيار/مايو ٢٠١٧– هي من مظاهر هذا الاتجاه. وتعتقد باكستان أن الاتحاد الأفريقي هو حلقة وصل بالغة الأهمية بين المجلس والتحديات التي تجري مواجهتها في أفريقيا، ولا سيما بشأن مسائل السلم والأمن. ويمكن استخدام هذه الصلة من خلال إقامة شراكة استراتيجية بين المنظمتين.

وينبغي أن تستند هذه الشراكة إلى جملة أمور منها الميزة النسبية لكل منهما، وتقاسم الأعباء والتشاور في صنع القرار، على النحو المحدد في القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦). وإذا اتبعت هذه الشراكة نهجا موضوعيا، فإنها لن تزيد من قدرة المجلس على التصدي للتحديات التي تواجهه بفعالية فحسب، بل ستساعد على تعزيز قدرة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على تحمل المزيد من المسؤوليات عن السلام والأمن في أفريقيا. ونحث المجلس على النظر في استثمار مزيد من الموارد المالية وبناء القدرات في تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي، ولا سيما في بعثات حفظ السلام الصادر بهل تكليف من مجلس الأمن نفسه. وينبغي أن يكون هذا الدعم مرنا ومستداما ويمكن التنبؤ به.

ورحبت باكستان أيضا بالإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي جرى توقيعه في نيسان/أبريل، بين الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. ونأمل أن توفر المواضيع المحددة للتعاون، فضلا عن الآليات التي تم وضعها لتفعيل تلك المواضيع، أساسا جيدا للمزيد من التعاون بين المنظمتين.

وقد ساهمت باكستان وأفراد الأمن لديها، بوصفها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات، في العديد من قصص النجاح في أفريقيا، من ليبريا إلى سيراليون. إن حفظة السلام لدينا المحترفين والمدربين تدريبا جيدا، قد قاموا بحماية للمدنيين، وتوفير الرعاية الطبية التي تشتد الحاجة إليها، وإعادة بناء البلدان وحياة الناس. لقد عملوا في ظروف صعبة وأحياناً خطيرة، ولكنهم لم يحجموا أبدا عن أداء الولاية المسندة إليهم. ولا بد لي من القول أن أصواتنا ظلت إما غير مطلوبة أو غير مسموعة عندما اتخذت قرارات رئيسية فيما يتعلق بعمليات النشر الجديدة، وصياغة الولايات، ووضع الاستراتيجيات المتعلقة بالتعاون الإقليمي والتعاون الثلاثي، والعديد من المسائل الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر على قواتنا. ويجب أن تتغير هذه الثقافة الانعزالية إذا أردنا تحقيق القدرة المُثلى لحفظ السلام. ونعتقد أيضا أنه ينبغي إعادة النظر بجدية في الفكرة الخاطئة المتمثلة بإنجاز المزيد بموارد أقل، لأن التخفيضات غير المنظمة في الميزانية ستقوض عمليات حفظ السلام في أفريقيا ولن تدفعها قدما.

إن الحوارات التشاورية التي يجريها مجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية أداة مفيدة للمجلس من أجل إقامة شراكات إقليمية لمعالجة مسائل السلم والأمن ذات الصلة، مثلما شهدنا في حالة حوار المجلس مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وتكتسي تلك الأدوات أهمية محورية إذا لم تكن مثقلة بالمسائل التي تتجاوز نطاق المشاكل الإقليمية. ولكي يتسنى الاستفادة من هذه الحوارات على النحو الأمثل، يجب أن تستمر في التركيز على النُهُج العملية لحل المسائل ذات الطابع الإقليمي حصراً. وهذا أمر هام لضمان تكريس الوقت الثمين والجهود من أجل إيجاد حلول واقعية ودائمة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جواو بيدرو فالي دي أليميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فالي دي أليميدا (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان التالية: البلدان المرشحة وهي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا، وجورجيا.

وبوصف أوروبا وأفريقيا جارين قريبين، فإنهما يتشاطران مستقبلا مشتركا. ولم يحدث من قبل قط أن كانت مصالح الاتحاد الأوروبي متداخلة مع مصالح أفريقيا بهذا الشكل. إن الصلة المباشرة بين ليبيا ومنطقة الساحل، وبين القرن الأفريقي والخليج، وبين البحيرات الكبرى والجنوب الأفريقي، تستدعي اتباع نهج أكثر استراتيجية، وفي الوقت نفسه يتجاوز الصيغ المحددة.

ونشكر الرئاسة على عقد مناقشة اليوم. وهذه فرصة مناسبة لإعادة النظر في مشاركتنا واستكشاف السبل لتحقيق تكييف افضل للمزيد من الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، لتتصدى للتهديدات والتحديات الجديدة التي تواجهها أفريقيا. إن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا تشمل العديد من الجوانب والعديد من الإجراءات على المستوى القاري أو الإقليمي أو دون الإقليمي أو المحلي. أود أن أركز اليوم، كما دعينا إلى ذلك في المذكرة المفاهيمية (S/2017/574، المرفق)، على السبل التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها أن يدعم الاتحاد الأفريقي بشكل أفضل.

وعلى الصعيد السياسي، نرحب بالرسالة الواضحة بالالتزام التي مثلها التوقيع مؤخرا على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. كما يمثل تقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ولتقديم الدعم لهذه العمليات الصادر في ٢٦ أيار/مايو (S/2017/454) إلى جانب التحديث المصاحب له من جانب الاتحاد الأفريقي، بيانا جيدا على مدى تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بطريقة مستدامة.

ولكن التقرير أيضا يلقي المزيد من الضوء على الكيفية التي يمكن بها للمنظمتين العمل معا بشكل أفضل. ويطرح مقترحات ملموسة للتقييمات المشتركة للأبعاد السياسية والأمنية والإنسانية وأبعاد حقوق الإنسان للبعثات منذ البداية، وكذلك على الميزة النسبية للاتحاد الأفريقي وأدوار الشركاء الآخرين. ويفصل التقرير كذلك كيف تبدو النهج ذات الطابع المؤسسي للتخطيط المشترك والولاية والتمويل.

ويتعاون الاتحاد الأوروبي بالفعل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة في جميع البعثات السياسة المشتركة للأمن والدفاع. كما يعمل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على آليات التنسيق والبرمجة المشتركة، على سبيل المثال، في دعم إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبدء مشاريع تجريبية في مالي والصومال. وبتوسيع نطاق هذا المنطق، يمكن توسيع نطاق هذه المبادرات لتشمل الاتحاد الأفريقي في شكل تعاون ثلاثي. والاتحاد الأوروبي على استعداد بالاشتراك مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لتحديد المجالات التي ينبغي تناولها وتعميق التكامل والتآزر فيما بين جميع أصحاب المصلحة. وفي هذا السياق، أحد المقترحات التي نوقشت مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية خلال آخر اجتماع لكبار المسؤولين الذي عقد في أديس أبابا في ٥ تموز/يوليه كان إنشاء منصة تعاونية لتيسير تبادل المعلومات وتعزيز التعاون العملي بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ومن المتوقع خروج اقتراحات أكثر تحديدا بشأن ما قد يبدو عليه ذلك في الفترة التي تسبق مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي الخامس، الذي سيعقد في الخريف في كوت ديفوار.

كما يسلط التقرير الضوء على أهمية الامتثال والرقابة، ولا سيما في مجالات حقوق الإنسان والسلوك والانضباط. وهذه شواغل حاسمة في جميع عمليات السلام. ونرحب بجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى وضع آليات فعالة لضمان احترام حقوق الإنسان في جميع بعثاته وتشجيع المزيد من التقدم في تنفيذها. والمعايير المشتركة للإبلاغ والمساءلة والحماية حاسمة الأهمية لكفالة أعلى المعايير والرقابة الصارمة على البعثات.

وأود أن أقول بضع كلمات بشأن التمويل. إن تنويع التمويل أمر بالغ الأهمية. وقد أظهر الاتحاد الأفريقي والقارة إرادة قوية للطموح والملكية بالقرار الهام الذي اتخذه مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كيغالي في تموز/يوليه ٢٠١٦ بتمويل صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. ونرحب بالخطوات الهامة المتخذة منذ ذلك الحين تحت قيادة السيد كابيروكا، لكفالة تمويل ٢٥ في المائة من ميزانية عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام بحلول عام ٢٠٢٠. ونشجع إحراز المزيد من التقدم في هذا الصدد. ونحن على استعداد لمواصلة النظر في كيف يمكن للاتحاد الأوروبي، بالاشتراك مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أن يسهم في إحراز تقدم في المناقشات بشأن التمويل المستدام وتقسيم أعباء العمل لعمليات حفظ السلام الأفريقية.

وجميع هذه المسائل تتطلب مزيدا من المناقشة ومزيدا من العمل المشترك، وهو ما يتماشى أيضا مع الدعوة التي وجهها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، بأن تضطلع في المستقبل بدور لا يقتصر على العمل جنبا إلى جنب مع المنظمات الإقليمية، وإنما أيضا يمكّن تلك المنظمات من تقاسم العبء بشأن مسائل السلام والأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ونتطلع إلى عقد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الخامس القادم في أبيدجان في الخريف. وستمثل هذه لحظة هامة للاستفادة من النتائج التي تحققت بالفعل من خلال الشراكات مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالتأكيد على أهمية العلاقة المتساوية والمستدامة وعلاقة المنفعة المتبادلة مع أفريقيا بروح من الملكية والمسؤولية المشتركة، وبالاسترشاد تحديدا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٥، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية وتوافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل الجزائر.

السيد بنالصديق (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أكرر تهنئتي لجمهورية الصين الشعبية الشقيقة على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونتمنى لكم كل النجاح في تنفيذ ولايتكم، سيدي الرئيس. واختيار مناقشة اليوم المفتوحة أمر جدير بالثناء، وكذلك الجهود المبذولة في إعداد وتعميم الورقة المفاهيمية (S/2017/574، المرفق).

ونود أن نثني على الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وكذلك على مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي على إحاطته القيمة والنقاط المحورية الدقيقة للغاية التي تشاطرها معنا اليوم بشأن هذا الموضوع الهام.

إن السلام والأمن في أفريقيا، وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها، من بين أولويات بلدي. ويضع بلدي السلام والأمن في القارة الأفريقية في صميم سياسته الدولية. وهذا الالتزام يترجم من خلال إجراءات ملموسة، لا سيما في مجال تسوية النزاعات. لقد قدم فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، بصفته منسق الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، إلى آخر مؤتمر قمة مذكرة بشأن الاستراتيجية الأفريقية لمكافحة الإرهاب، قدمها بالنيابة عنه رئيس وزرائنا. والمذكرة التي ستكون بمثابة خارطة طريق للمنظمة القارية في سياق مكافحة الإرهاب، اعتمدها بالإجماع رؤساء دول وحكومات ٥٥ دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي.

واستنادا إلى خبرة الجزائر الطويلة في مجال الوساطة، يتضح كذلك إسهامها في إحلال السلام في البلدان المجاورة في حالات مالي وليبيا والصحراء الغربية، فضلا عن تعاونها وتنسيقها مع بلدان منطقة الساحل وخارجها.

وكما أكد رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في مؤتمر القمة الأخير للاتحاد الأفريقي، الذي عقد في وقت سابق من هذا العام في أديس أبابا، فإن السعي لإيجاد حلول أفريقية للمشاكل والنزاعات الأفريقية مبدأ أساسي للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، اتخذت العديد من المبادرات والإجراءات الجريئة لدعم السلام والأمن والتنمية في القارة. خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠ ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، واستكمال عملية إنهاء الاستعمار في القارة، من بين أمور أخرى، ما هي إلا بضعة أمثلة على الالتزامات العديدة التي تم اتخاذ قرارات بشأنها معا على مستوى رؤساء دول وحكومات ٥٥ بلدا أفريقيا.

وإذ نعيش في عالم مترابط، من الواضح أن إسهام أفريقيا في تحقيق أمنها ورخائها يعد أيضا إسهاما في السلام والرخاء الأكبر في العالم. وتحقيقا لهذه الغاية، التعاون مع الأمم المتحدة ومع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين في أفريقيا أمر بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بعقد المؤتمر السنوي الأول للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في ١٩ نيسان/أبريل، وكذلك اختتام الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي ينص، من بين جملة أمور أخرى على أن،

”الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يؤيدان بقوة توثيق التعاون والتنسيق في مجال السلام والأمن“،

وقد ذكر مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي على السواء الحاجة إلى تحويل الشراكة بين المنظمتين إلى شراكة منهجية واستراتيجية ويمكن التنبؤ بها.

في الواقع، هذه التطورات الأخيرة في العلاقة بين الهيئات الحكومية الدولية، استنادا إلى أحكام المادة الثامنة من ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، ليست سوى خطوة إلى الأمام ارتكازا على ما تم تحقيقيه في هذا الصدد. وتجدر الإشارة إلى أن أول قرار اُتخذ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كان في عام ١٩٦٣ وكان يتعلق بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، والعديد من عمليات السلام التي قامت بها الأمم المتحدة لحل النزاعات في أفريقيا كانت ممكنة بفضل مساهمة الاتحاد الأفريقي – منظمة الوحدة الأفريقية، كما يتضح من العديد من الأمثلة على ذلك.

اتخذ مجلس السلام والأمن الأفريقي في جلسته ٦٨٩ المعقودة في ٣٠ أيار/مايو قرارا يشير فيه إلى قراراته السابقة بشأن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجالي السلام والأمن، بما في ذلك تمويل عمليات دعم السلام الصادر بها تكليف أو المأذون بها من الاتحاد الأفريقي والتي يأذن بها أيضا مجلس الأمن. وفي هذا القرار، أشار مجلس السلام والأمن أيضا إلى البيان PSC/AHG/COMM/2 (DXLVII) الذي اعتمد في الجلسة ٥٤٧ المعقودة في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ورحب فيه بالطرائق التي اقترحها رئيس اللجنة بشأن خطوات المتابعة المتعلقة بالموقف الأفريقي المشترك بشأن استعراض الاشتراكات المقررة من الأمم المتحدة لمساندة عمليات دعم السلام الصادر بها تكليف أو المأذون بها من الاتحاد الأفريقي، واتفق على أن تفعيل الترتيبات المقترحة لتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بإذن من مجلس الأمن ينبغي أن يستند إلى ما يلي: أولا، الملكية الأفريقية، بوصفها عاملا أساسيا لنجاح جهود السلام في القارة؛ ثانيا، إعادة تأكيد الدور الرئيسي لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، ودور الترتيبات الإقليمية، على النحو المبين بالتفصيل في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة؛ ثالثا، الاعتراف بأن الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى المنظمات الإقليمية في المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين جزء لا يتجزأ من الأمن الجماعي كما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة؛ رابعا، تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الأمم المتحدة، بما في ذلك وضع إطار يحدد الخطوات اللازمة لتفعيل إذن مجلس الأمن بدعم الاشتراكات المقررة من الأمم المتحدة للبعثات التي يقودها الاتحاد الأفريقي؛ خامسا، تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على تخطيط عمليات دعم السلام وإدارتها؛ سادسا، تعزيز آليات الرقابة المالية للاتحاد الأفريقي؛ سابعا، تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك منع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. يعتقد وفدي أن تلك النقاط الجوهرية تشكل أساسا قويا لعلاقة الشراكة بين المنظمتين.

في الختام، نود أن نقترح النقاط التالية. أولا، ينبغي التخلي عن أي نهج انتقائي في مجالي التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي نحو أي مسألة تتصل بأفريقيا. ثانيا، هذا الاقتراح ينطبق أيضا على الاجتماع السنوي لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومجلس الأمن بشأن اتخاذ القرارات المتصلة بجدول أعمال المشاورات. ثالثا، هناك عملية مستمرة لإبقاء الاتحاد الأفريقي على صلة بأي مشاورات بشأن أي وثيقة أو إجراءات تتعلق بالقضايا الأفريقية سينظر فيها مجلس الأمن أو أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. رابعا، ينبغي تعزيز التعاون في مجال التدريب، ونقل التكنولوجيا، والعلوم والابتكار، ولا سيما لكون القارة الأفريقية لديها أكبر الإمكانات الديمغرافية.

أخيرا، تستحق أفريقيا مكانا في الفئة الدائمة العضوية في مجلس الأمن، في ضوء الحقائق الجغرافية والسياسية الحالية من حيث القوة العددية، وتزايد القوة الاقتصادية والديناميات الديمغرافية، والدور المتنامي لها في المنتديات المتعددة الأطراف.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن شكرنا لرئاسة أوروغواي على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع هام للغاية. ونشكر أيضا الأمين العام ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

كذلك تؤيد نيجيريا البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ما فتئت إندونيسيا تقف مع أفريقيا منذ البداية. منذ انعقاد المؤتمر الآسيوي – الأفريقي في باندونغ قبل ستة عقود في ١٩٥٥، ما برحت إندونيسيا وأفريقيا تعملان معا لتحقيق المساواة بين جميع الأمم وحفز الاستقلال. بحس شديد بالأخلاقية العالمية، تعمل إندونيسيا وأفريقيا بجد لترسيخ المُثل العليا داخل بلدانهما، فضلا عن تعزيز الروابط التاريخية بينها.

من قبيل المتابعة، أخذت إندونيسيا، مع جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٥، زمام مبادرة الشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة لتسريع التعاون في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة الاجتماعية. وقد تعزز هذا التعاون في ٢٠١٥، ويجري تنفيذه من خلال العديد من مشاريع الدعم الثنائية المتعددة الجوانب في إندونيسيا وأفريقيا. وفي الوقت نفسه، نعمل نحن أيضا في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفها منابر لتعزيز التعاون، خاصة في مجال بناء القدرات والتعاون التقني.

من الواضح لنا أن التنمية الأفريقية يجب أن تتم دون التسبب بأي ضرر لأفريقيا. إن إندونيسيا إذ تسترشد بذلك، ستزيد حتى من تركيزها على أفريقيا لتحقيق نتائج مفيدة في ميدان التنمية الاقتصادية. أما على الصعيد الوطني، وكذلك من خلال رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فنحن مستعدون لأداء دور أكبر للمساعدة في دعم جهود السلام المستدام في أفريقيا. هذا بالإضافة إلى مساهمتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، حيث يوجد تقريبا ٢ ٠٠٠ من أفراد قوات حفظ السلام والشرطة الإندونيسيين يشاركون بالفعل في ثمانٍ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المنشورة في أفريقيا.

في الواقع، العديد من البلدان الأفريقية تواجه مسائل كبيرة في مجال السلم والأمن والإدرة الحكومية. ونثني على الدور المتزايد الأهمية للاتحاد الأفريقي بوصفه أداة قوية قائمة على المبادئ لإجراء الحوار، وتسوية النزاعات سلميا، وإقامة علاقات ودية بين البلدان الأفريقية. وتؤيد إندونيسيا تماما خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ مع ركائزها الرئيسية والمتمثلة في جعل أفريقيا خالية من النزاعات، إلى جانب الأولويات المواضيعية الخمس لخارطة طريق الاتحاد الأفريقي (٢٠١٦-٢٠٢٠). إن التزام القادة الأفارقة بتمويل ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام دليل ملموس آخر على تصميمهم على بناء السلام المستدام.

ومع ذلك توجد تحديات تتراوح من مكافحة الإرهاب، وبناء السلام، وحفظ السلام، والعمليات السياسية إلى الفقر، وتغير المناخ، وبناء القدرات والإدارة الحكومية، وهي تحديات لا يمكن الصمود أمامها بشكل سليم بدون تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به، ومن ثم الحصول على التعاون الدولي اللازم. ومن غير الممكن الإجابة على السؤال المتعلق بكيفية تعزيز القدرات في مجال تحقيق السلام والأمن في أفريقيا من دون توضيح كيفية توفير الدعم المالي والسياسي.

لذلك، يسر إندونيسيا أن القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) والتقرير اللاحق للأمين العام (S/2017/454) بشأن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي قد أبرزا، في جملة أمور، توفير تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به. واستجابة لمقترحات الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بصندوق

السلام يشير تقرير الأمين العام إلى خمسة نماذج للتمويل وسائر خيارات صنع القرار لمؤازرة عمليات دعم السلام التي يباشر بها الاتحاد الأفريقي. ويقر التقرير أيضا عن حق بأن كل حالة ربما تستدعي حلا خاصا بها. ومن المهم الآن للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، إلى جانب اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، دراسة التقرير، كي يتسنى للجمعية العامة أن تقدم ردا شاملا.

وتؤيد إندونيسيا تأييدا كاملا الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي وُقع في نيسان/أبريل. ومن الحيوي أن تقوم جميع كيانات الأمم المتحدة، إلى جانب الدول الأعضاء، بدورها للمساعدة في إنجاحه. وعلى غرار الملكية، يكتسي تعاون جميع أصحاب المصلحة المعنيين الوطنيين والخارجيين أهمية أساسية لنجاح الحفاظ على السلام في بلد ما، ويجب على الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية غير التابعة للأمم المتحدة إيجاد أوجه التآزر حول الركائز الثلاث للأمم المتحدة بغية الوفاء بالوعد الذي قُطع من أجل أفريقيا.

وإندونيسيا، من جانبها، ستواصل العمل بنشاط في جميع المنتديات التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها لكفالة تقديم دعم قوي إلى أفريقيا. و;كمثال على ذلك العمل، أعلن الرئيس ويدودو خلال منتدى مجموعة العشرين في هامبورغ أن إندونيسيا ستستضيف ”منتدى أفريقيا – إندونيسيا لعام ٢٠١٨“ كمنبرلتشجيع الشراكة على قدم المساواة مع أفريقيا وتعزيز التعاون معها. وبيان رئيس إندونيسيا واضح: ”لن تسيري لوحدك يا أفريقيا بعد اليوم، وسنمضي قدما مع أفريقيا“.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد بيجيتش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الصين على تنظيم جلسة اليوم.

إن أفريقيا تؤدي دورا هاما في صون السلام وتعزيز التنمية. بيد أن التحديات الخطيرة للسلام والأمن الدائمين في القارة ما زالت قائمة. ويتطلب الحفاظ على السلام والأمن في أفريقيا تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية. وهذا أمر ضروري لضمان الأمن الجماعي. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) واعتزام مجلس الأمن اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وبالمثل، نرحب بالإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي وُقع في نيسان/أبريل.

وتعتقد تركيا أن السلم والأمن أساسيان لتحقيق التنمية. وفي هذا السياق، تؤيد تركيا الاستراتيجية الأفريقية لإنهاء جميع الحروب في القارة بحلول عام ٢٠٢٠ على النحو المبين في مبادرة ”إسكات دوي المدافع“. وعلاوة على ذلك، فإننا نقدر الدور المحوري للهيكل الأفريقي للسلام والأمن وهيكل الحوكمة الأفريقية في تعزيز السلام والأمن والاستقرار. وعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي مبادرات حاسمة لمعالجة الأزمات في أفريقيا. وتسهم تركيا في جهود تلك العمليات، مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وبوصف تركيا شريكا استراتيجيا للقارة منذ عام ٢٠٠٨، فإنها تحاول مساعدة أصدقائها الأفارقة في سعيهم إلى ضمان السلام والأمن والاستقرار. وإذ نقوم بذلك، فإننا نولي الأهمية للملكية الإقليمية.

وتمشيا مع مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، أسهمت تركيا في تطوير القدرات الأمنية للبلدان الأفريقية، استنادا إلى احتياجات الشركاء وطلباتهم. ونتبع نهجا شاملا وكليا يراعي بناء السلام والتنمية والأبعاد الإنسانية للمساعدة الدولية، بما في ذلك من خلال الشبكة الدبلوماسية لدينا التي تضم نحو ٤٠ سفارة في جميع أنحاء القارة.

وفي قطاع السلام والأمن، تتسم المساعدة التي تقدمها تركيا إلى الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية وشراكتها معها بتعدد أوجههما. وقد دأبت تركيا منذ عام ٢٠٠٩ على تقديم المساعدة المالية إلى الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في مجال الأمن. وفي العقد الماضي، قدمت تركيا أكثر من ٤ ملايين دولار إلى بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، والقوة الاحتياطية في شرق أفريقيا، والهيكل الأفريقي للسلام والأمن.

وتساعد الشرطة الوطنية التركية في بناء القدرات الهيكلية والتشغيلية للمؤسسات الأمنية من خلال البرامج الثنائية. وبصفة تركيا رئيسا مشاركا للفريق العامل المعني بالقرن الأفريقي التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، فإنها تقود سلسلة من الجهود الثنائية الرامية إلى بناء القدرات في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب في المنطقة. وفي الصومال، ننفذ مشروعا كبيرا منذ عام ٢٠١٤ في مقديشو من أجل إعادة بناء الجيش الوطني الصومالي. ومن المتوقع أن يتم تشغيل مركز التدريب العسكري المشترك بين الأناضول والصومال بحلول أيلول/سبتمبر.

كما أن منع نشوب النزاعات والوساطة جانبان هامان من مشاركة تركيا مع أفريقيا. وفي جهودنا الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، ظلت تركيا تتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الأفارقة لتحقيق المشاريع في مجالات التجارة، والتنمية الريفية، وسيادة القانون، والهياكل الأساسية، والصحة والتعليم. وفي إطار نهجنا، ندرك أن جهود تحقيق الاستقرار والتنمية في أفريقيا لا يمكن أن تنجح إذا كانت النساء والشباب يفتقرون للأمن ولفرص الوصول إلى الموارد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية. وفي هذا السياق، نشجع تعزيز الشراكة السياسية والاجتماعية، فضلا عن التمكين الاقتصادي للنساء والشباب.

واستجابة لموجات الجفاف والأحداث المناخية مؤخرا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أطلقنا حملات تبرع على نطاق البلد لتقديم المساعدة. وبصفتنا رئيسا لمؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي، اتخذنا المبادرة المتمثلة في تعزيز الوعي بالجهود المبذولة في مجال التنمية والمساعدة الإنسانية في شرق أفريقيا. وتنفيذ ”طريقة العمل جديدة“، التي تتماشى مع المساعدة الإنسانية الموجهة نحو التنمية التي تقدمها تركيا، أمر حيوي من أجل تحقيق النتائج الجماعية، اقترانا ببناء القدرة على الصمود وإنهاء العوز.

وستواصل تركيا بذل قصارى جهدها للإسهام في تحقيق السلام والأمن في أفريقيا. وسنواصل أيضا المشاركة البناءة في المبادرات الدولية والإقليمية تحقيقا لتلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إستونيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أولا، نود أن نشكر الرئاسة الصينية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. ونرحب بجهود الاتحاد الأفريقي للاستجابة بفعالية للنزاعات والأزمات في أفريقيا. وقد تم إنجاز الكثير، لكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ودور المجتمع الدولي وما يقدمه من دعم أمر حيوي في هذا الصدد.

ونرحب بتوقيع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي جرى في نيسان/أبريل. ونشيد أيضا بقرار جمعية الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لتمويل ٢٥ في المائة من عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، وكذلك القرار اللاحق للاتحاد الأفريقي بغية تفعيل صندوق السلام الأفريقي. وعلاوة على ذلك، فإن خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ خطوة محمودة إلى الأمام. ومن الأهمية بمكان الآن تنفيذ جميع تلك القرارات الهامة.

وإسكات دوي المدافع في أفريقيا، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وتحدد خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ العجز الديمقراطي وضعف الحوكمة بوصفهما من الأسباب الجذرية للنزاعات ومن العوائق أمام تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. وإقامة أوجه التآزر بين الحوكمة والسلام والأمن أمر حاسم من أجل معالجة النزاعات بطريقة شاملة. ونرحب بالجهود الأفريقية بشأن مبادرات هيكلية ملموسة لمنع نشوب النزاعات، والإنذار المبكر، والوساطة، والدبلوماسية الوقائية. ونشجع على بذل المزيد من الجهود لتحقيق تلك الغاية.

ونعتقد أن إحدى أهم الضمانات للتنمية المستدامة في العالم وتوسيع نطاق تأثير الديمقراطية وسيادة القانون هي تعميم المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة. فالمرأة يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا في منع نشوب النزاعات وحلها، وفي مفاوضات السلام وبناء السلام، وكذلك في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

وعلاوة على ذلك، فإن الموضوع المختار لعام ٢٠١٧ هو ”تعزيز المكسب الديموغرافي من خلال الاستثمارات في الشباب“، وقد أعلنت العشرية ٢٠١٨-٢٧ للتو العقد الأفريقي لتدريب التكنولوجي والمهني والتجاري وعمالة الشباب. وأفريقيا هي القارة التي تضم أكبر عدد من الشباب على وجه الأرض وتهيئة الظروف المواتية وفرص العمل والتعليم وسيادة القانون للشباب في بلدانهم سيؤدي دورا حاسما في إسكات دوي المدافع في أفريقيا.

وهذا أيضا أمر نعطي الأولوية في سعينا لأن تصبح عضوا غير دائم في مجلس الأمن ٢٠٢٠-٢٠٢١.

وإستونيا على استعداد للتعاون مع جميع الشركاء لتعزيز القدرات والعمل على إيجاد الحلول، بما في ذلك في المجال الرقمي لتسوية النزاعات والحوكمة الرشيدة. وهذا أمر نوليه الأولوية في سعينا إلى أن نصير عضوا غير دائم في مجلس الأمن في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

وبما أننا احتفلنا أمس باليوم الدولي لنيلسون مانديلا، اسمحوا لي أن أختتم بياني بالاقتباس من كلامه: ”من السهل أن تهدم وتدمر. الأبطال هم من يصنعون السلام ويشيدون“. وهذه مقولة ينبغي لنا، بوصفنا المجتمع الدولي، أن نتذكرها دوما.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): ما زال هناك عدد من المتكلمين المدرجة أسماؤهم في قائمتي. وبالنظر إلى تأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء مجلس الأمن، تعليق هذه الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠ بعد الظهر.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.